رزيقة عدناني

# تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي والسياسي لبلدان المغرب الثلاث

FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE
*fondapol.org*

يوليو 2023

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
*fondapol.org*

# تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي والسياسي لبلدان المغرب الثلاث

رزيقة عدناني

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
*fondapol.org*

La Fondation pour l'innovation politique
est un think tank libéral, progressiste et européen.

Président : Nicolas Bazire
Vice-Président : Grégoire Chertok
Directeur général : Dominique Reynié
Président du Conseil scientifique et d'évaluation : Christophe de Voogd

## FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE

*Un think tank libéral, progressiste et européen*

**Née en 2004**, la Fondation pour l'innovation politique s'inscrit dans une perspective libérale, progressiste et européenne. Par ses travaux, elle contribue à un débat pluraliste et documenté.

**Reconnue d'utilité publique**, la Fondation met gratuitement à la disposition de tous la totalité de ses travaux sur le site **fondapol.org**. De plus, sa plateforme **data.fondapol** permet à chacun de consulter l'ensemble des données collectées dans le cadre des enquêtes. Ses bases de données sont utilisables, dans le prolongement de la politique d'ouverture et de partage des données publiques voulue par le gouvernement. Enfin, lorsqu'il s'agit d'enquêtes internationales, les données sont proposées dans les différentes langues du questionnaire.

La Fondation peut dédier une partie de son activité à des enjeux qu'elle juge stratégiques. Ainsi, le groupe de travail « **Anthropotechnie** » examine et initie des travaux explorant les nouveaux territoires ouverts par l'amélioration humaine, le clonage reproductif, l'hybridation homme-machine, l'ingénierie génétique et les manipulations germinales. Il contribue à la réflexion et au débat sur le transhumanisme. « **Anthropotechnie** » propose des articles traitant des enjeux éthiques, philosophiques et politiques que pose l'expansion des innovations technologiques dans le domaine de l'amélioration du corps et des capacités humaines.

**La Fondation pour l'innovation politique est indépendante et n'est subventionnée par aucun parti politique. Ses ressources sont publiques et privées.**

# ملخص


مقدمة ..... xx

1. الإسلام في المغرب Maghreb ..... xx

2. النهضة، عصر التحديث ..... xx

3. تأثير الإسلام على التطور السياسي لبلدان المغرب الثلاث..... xx

4. تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي في بلدان المغرب الثلاث ..... xx

5. الماضي كقيمة العليا ..... xx

6. التراجع، إلى أي مدى؟..... xx

7. العمل ضمن الإسلام ..... xx

# ملخص

من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، شهدت المجتمعات الإسلامية إصلاحات اجتماعية وسياسية مذهلة مكنتها في وقت قصير أن تخطوا خطوة كبيرة نحو الحداثة. لم تبق البلدان المغاربية الثلاثة في خلفية عن حركة النهضة هذه وكذلك هي معنية بما نتج عن انقطاع ديناميكية النهضة والتخلي التدريجي عن إنجازاتها، لا سيما في مجال مبدأي المساواة والحرية. يكشف التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان المغاربية على تعزيز التيار الديني المحافظ مما يؤدي إل عجز هذه المجتمعات عن الخروج من الممارسات والقيم التقليدية وإحداث التغيير أو إجراء إصلاحات جذرية. الحركات الشعبية نفسها تنتهي دائما بالمزيد من العودة إلى الماضي وتعزيز العامل الديني التقليدي.

دور الإسلام، مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه، في هذه الوضعية لا جدال فيه. فهو يحدد علاقة المسلمين بالحقيقة، بالفكر، بالآخر وبالزمان. من الضروري أن نتساءل اليوم فيما يخص هذا التنازل عن إنجازات النهضة وقيم الحداثة على المستوى السياسي والاجتماعي وإلى أي مدى يمكن أن يصل وأن نشعر بالقلق اتجاه نتائج هذا التراجع والعودة إلي الماضي على تطور البلدان المغاربية بل و كل الدول الإسلامية وعلى مكتسبات الإنسانية في سبيلها نحو نضجها بل و على الغرب أيضا خاصة البلدان التي يعتبر فيها الإسلام ديانة مهمة نظرا للعدد الكبير من السكان الذين ينتمون إلي الإسلام والثقافة الإسلامية مثل فرنسا وبلجيكا.

# تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي والسياسي لبلدان المغرب الثلاث

تأليف رزيقة عدناني*
فيلسوفة ومُحاضِرة وباحثة في الفكرالإسلامي.

## مقدمة

لقد وُلد هذا النص من محاضرة كنت قد ألقيتها في المؤتمر الدولي الجيوـ السياسي السادس لمدينة تروفيل ـ على البحرTrouville-sur-mer الفرنسية. وكانت الجزائر قد أصدرت أنذاك دستورها الجديد (في شهر ديسمبر 2020) الذي تم التنازل فيه –من جملة أمور – عن حرية المعتقد (حرية الضمير في النسخة الفرنسية)لأجل المزيد من الحماية للدين. في شهر جويلية 2022، تقهقر دستور تونس، الدولة الأكثر حداثة بشمال أفريقيا، أشواطًا إلى الوراء. هذه الظاهرة المتمثلة في العودة إلى الماضي سببها تصاعد النزعة الإسلامية الأصولية و التيار المحافظ الذان يؤثران على تطور كل الدول التي يمثل الإسلام فيها دين الأغلبية و كذلك الدول التي يكون فيها ديانة ذات أهمية، نظرا لعدد الكبير للناس الذين ينتمون إليه، مثلما هو الحال في الغرب اليوم. أردت أن أقوم بهذا التحليل لظاهرة تأثير الدين على التطور السياسي والاجتماعي في البلدان الإسلامية ولماذا لا تتمكن هذه البلدان من الخروج من ممارسات وقيم الماضيين؟ لماذا تعجز عن إجراء إصلاحات عميقة وخلق التغيير ؟ لماذا تنتهي الحركات الشعبية في كل الدول الإسلامية بالمزيد من التخلي عن مكتسبات النهضة والعودة أكثر إلى الماضي؟

* ألفّت رزيقة عدناني عدة مقالات وكتب كان آخرها تحت عنوان Pour ne pas céder, textes et pensées (تحاشيًا للخضوع، نصوص وأفكار) (UPblisher, 2021). للتعرف على المزيد من المعلومات عن المؤلفة: www.razika-adnani.com/biographie/

إن تركيز تحليلي على هذه البلدان الثلاثة: الجزائر، المغرب وتونس يرجع في المقام الأول إلى أسباب عملية المتمثلة في القدرة على تقديم أمثلة ملموسة لفهم أكثر لهذا التأثيرللدين. كما يعود أيضًا إلى الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية وكذلك الوجدانية التي تربط بين شعوبها، وضرورة في تحقيق الاتحاد المغاربي لتشكيل القوة السياسية والاستراتيجية التي تحتاج إليها هذه الدول. ويرجع ذلك أيضا إلى أن جزءًا كبيرًا من المسلمين في فرنسا، و في بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، أصولهم من هذه البلدان. لذلك فإن فهم تأثير الدين الإسلامي على التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المغاربية يمثل كذلك عنصرًا هامًا لفهم تأثيره على تطور الكثير من المجتمعات الأوروبية. في هذا المقال، أركز تحليلي على الفترة التي تبدأ من بداية القرن التاسع عشر، أي من عصر النهضة و بإنجازاتها، والهدف من ذلك هو شرح أسباب العودة إلى التقاليد و التدين المحافظ في الميدان الاجتماعي والسياسي الذي تتميز به المجتمعات الإسلامية اليوم، و لنفس السبب تزداد ابتعادا، من حيث المعايير والسلوك، عن الحداثة التي أرادتها النهضة.

أذكّر في هذه الدراسة بالكتب أو المقالات التي كتبتها كلما استدعت الفكرة المزيد من التحليل. كذلك كثيرًا ما أؤكد حين أذكر الإسلام على أنه الإسلام مثلما يتصوره المسلمون ويمارسو نه للتمييز بين الإسلام المنصوص عليه في القرآن، والإسلام الموجود، بأشكال مختلفة، في الواقع الإنساني والذي أصبح فكرا إسلاميا، أي تيلوجيا، وقوانين وسلوكات، و ثقافة. وإذا كان الأول، حسب العقيدة الإسلامية، منزلاً من السماء، فإن الثاني وضعه المسلمون معتمدين في ذلك على القرآن بكل التأكيد، ولكنه ليس الإسلام الموجود في القرآن ذاته. "الإسلام المُنزّل"و"الإسلام المبني" مفهومان قمت بصياغتهما في أعمالي للتأكيد على الجزء الإنساني في الإسلام الذي يمارسه المسلمون والذي يمنعه من أن يكون كاملاً أو مقدسًا. إن كلَ كلٍ يتكون من جزء غير مقدس لا يمكنه أن يكون مقدسا. اسحضار هذا في الذهن مهم للتذكير بأنه إذا كان المسلمون قد بنوا بالأمس الإسلام الذي تناسب مع ثقافتهم وعصرهم و حاجياتهم السياسية و الإجتماعية، فلماذا لا يملكون الحق اليوم في بناء الإسلام الذي يتناسب مع عصرهم والقيم الإنسانية الحديثة؟ بناء من نفس القرآن، هذا الإسلام الجديد ضروري اليوم لحل المشاكل التي يطرحها الإسلام الذي بناه الأولون منذ قرون في مجتمعاتنا المعاصرة ؟

# ا. الإسلام في بلدان المغرب

وصل الإسلام إلى المغرب الكبير Maghreb[1] في القرن السابع. وعلى الرغم من أن نشره قد امتد طيلة قرون عديدة، فإن تاريخ بلدان المغرب– وهي بلدان شعوب البربر أو الأمازيغ – يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ العالم الإسلامي والعربي منذ ذلك التاريخ، مثلما تتأثر بالإسلام الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمغاربة.

1 أستعمل مصطلح المغرب الكبير للتمييز بين كلمة المغرب التي تشير إلي المملكة المغربية و كلمة المغرب الذي يشير إلى المنطقة الجغرافية للدول المغاربية الثلاثة

يتمثل المذهبان الإسلاميان الأكثر انتشارًا في المغرب الكبير ـ لأن الإسلام متعدد – في إسلام المالكية وإسلام الصوفية. فرضت المالكية، التي أسسها في المدينة مالك بن أنس (796-708 م) نفسها في نهاية المطاف حوالي نهاية القرن الثامن الميلادي، ليس فقط في المغرب ( Maghreb وإنما في جميع أنحاء مناطق الغربية من العالم الإسلامي. تتعايش المالكية مع الصوفية في هذه المنطقة منذ حوالي القرن الثاني عشر حيث وجد هذا المذهبان الإسلاميان أرضية إتفاق. لقد أعترفت الصوفية بأن الشريعة لا تنفصم عن الإسلام في حين سكتت المالكية عن بعض الممارسات الصوفية التي رعتبرتها خروجًا عن الدين إلى درجة أنها تبنت البعض منها. وقد نتج عن ذلك في المغرب ( Maghreb إسلام مالكي ذا نزعة صوفية، وصوفية ذات نزعة مالكية. مع نهاية القرن العشرين انتشرت الوهابية أيضًا بين السكان المغاربيين وما مكن ذلك هو أن الوهابية تقوم على نفس المبادئ الإبيتمولوجية للمالكية وكذلك نفس التصورأو التعريف للدين الإسلامي الذي يعبتر الجانب الاجتماعي و السياسي جزء مُكوّن له لا ينفصل عنه. لقد أثرت المالكية على جميع المذاهب التشريعية و الكلامية للإسلام تقريبًا.

ومن ثّم، فإن المالكية تدعو إلى إسلام لا ينفصل عن بعده التشرعي والقانوني. أما فيما يتعلق بموقفها الإبستمولوجي، فقد أراد مؤسسها أن تكون النصوص القرآنية في المقام الأول كمصدر للمعرفة في المجال التشريعي، ثم تأتي الأحاديث ( أقوال) الرسول. فإذا لم يجد الفقيه الذي يضع القوانين الاجتماعية أجوبة على أسئلته في هذين المصدرين، ينبغي له الرجوع إلى تقاليد الصحابة ثم إلى عادات أهل المدينة. وحسب مالك، فإن عادات أهل المدينة هي نقل وفي لأعمال الرسول و أقواله مثلما يقول إبن خلدون في مقدمته. وبالتالي تعتبرالمالكية أنه لا يتم اللجوء إلى الفكر كمصدر للمعر فة إلا في آخر الأمر. إما المدينةـ مدينة القرن السابع الميلادي ـ فقد جعلتها نموذجًا للمجتمع يحتذي به المسلمون كافةً. إن مسألة الفكر كمصدر للمعرفة والمكانة التي يجب، أو لا يجب، أن يعترف له بها في مقابل الوحي هي المسألة بل الإشكالية الأساسية في الفكر الإسلامي. وهذا ما استخلصته من تحليل أهم قضايا الفكر الإسلامي[2]. أثارت هذه المسألة الإبستمولوجية انقسامًا كبيرًا بين المسلمين قبل أن يفرض نفسه الموقف الذي يعتبر أن الحقيقة ليست مبنية وإنما منزّلة وكذلك يجب أن تنقل بإكل اخلاص، وهو موقف الظاهريين و السلفيين، وذلك حوالي القرن الثالث عشر.

ويقول عالم الاجتماع والمؤرخ ابن خلدون (1406-1332 ميلادي) في مقدمته إن مالك بن أنس قد رفض يكون الإجماع ( وهوالمصدر الثالث للتشريع في الإسلام) عبارة عن اتفاق العلماء. وإعتبر إجماع أهل المدينة ليس من هذا النوع بل هو تقليد صادق للسنة النبوية [3]. موقف مالك يدل عن رغبة لديه في أن المدينة نصب أعين المسلمين على الدوام. وبذلك، أراد لأهل المدينة، ومن ورائهم لكل العرب، الأفضلية و التفوق على سائر المسلمين من غير العرب. لكن خلف الحجة الدينية هذه، هناك دافع سياسي الذي لا يمكن استبعاده. لقد فقدت المدينة دورها كمركز للسلطة السياسية بعد نقل عاصمة الدولة الإسلامية إلى دمشق ثم إلى بغداد. كان مالك ابن أنس يرى أن المدينة، مدينته، لا بد أن تحتفظ بسلطتها ويستمر المسلمون في النظر إليها وتوقيرها.

1.2 أنظر كتاب رزيقة عدناني، تعطيل العقل في الفكر الإسلامي، دار النشر إفريقيا الشرق، المملكة المغربية، 2011

3. إبن خلدون المقدمة، تحقيق أبي عبد الرحمان عادل بن سعد، الدار الذهبية ص.486

في مجال علم الكلام، تبنت المالكية قرابة القرن العاشر مذهب الأشعرية، نسبة إلى مؤسسه أبو الحسن الأشعري (935-873 ميلادي)، الذي كان من أصحاب النقل ونظرية القرآن غير مخلوق و الرافضين لقدرة الإنسان على اختيار أعماله ; نظرية الكسب التي قالوا بها ليست إلا جبرية مقنعة.

تقوم الصوفية هي أيضا على مبادئ إبستمولوجية تعتبر الحقيقة موحى بها أي مُنزّلة و ليست من أمورالعقل و لا يبنيها الفكر. و هذا ما تعنيه نظريتى الكشف والأولياء مثلا اللتان تقومان عليها الصوفية اللتان تعتبران أن الحقيقة معطاة عن طريق الكشف لبعض الناس الذين لديهم صفات مميزة و هم ينقلونها لأتباعهم الذين لا يحاولون إثبات صدقها بإستعمال العقل. كذلك تو،م الصوفية على تفوق العنصر العربي. كل الأولياء المبجلون عند المتصوفة يدّعون أنهم تربطهم بالرسول صلة الدم أي أنهم عرب.

يقدم هذا العرض للإسلام المغاربي – والذي نجده أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – بعض عناصر الفهم للممارسة الدينية للمغاربة ولماذا هذه الممارسة تميزت بالأصولية مثلما نراه عند المرابطين (1147-1042 م) والموحدين (1212-1125 م). لقد وصف ابن خلدان البربر كقوم يمتازون بالمغالاة في الدين، وبالإفراط في تطبيق تعاليمه. كما سطر أيضًا ادعاء كثير منهم بأن لهم أصولاً عربية. في تحليلي [4]لهذه الرغبة في الانتساب إلى الأصل العربي – الذي يستمر ألى يومنا هذا – ربطت بين هذه الرغبة و المغالاة في الممارسة الدينية التي تحدث عنها ابن خلدون. لا يدعي أصولا أخرى و لا يتنكر لأصله إلا من يعاني بعقد نقص التي تفسر بشكل كبير المغالات في السلوك للتعويض عن هذا النقص. الشعور بالنقص هو الذي يجعل شخص أوشعب يريد آن يفعل آكثر مما هو مطلوب منه ومنه تآتي المغالات.

كانت منطقة المغرب الكبير فيما بين القرن السابع والقرن ثاني عشر تنتمي من الحضارة الإسلامية الكبيرة. وعندما دخل العالم الإسلامي في فترة طويلة من الانحطاط، أصبحت انتمي أيضا إلى هذه القصة الطويلة من التخلف والتي لم يستيقظ منها إلا في مطلع القرن التاسع عشر مع عصر النهضة مثلما هوالحال بالنسبة لبقية العام الإسلامي.

## 2. النهضة، مرحلة التحديث ( Modernisation)

يشير مصطلح النهضة إلى حركة التحديث ( Modernisation)التي شهدها العالم الإسلامي وبوجه الخصوص البلدان العربية و المغاربية من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين و التي شملت جميع المجالات من أدب و مجتمع وسياسة.كانت حركة النهضة يحملها المفكرون والسياسيون، من المسيحيون واليهود والمسلمين، الذين كان هدفهم اخراج مجتمعاتهم من التخلف وتمكينها من دخول عصر الحداثة. إلا أنه ينبغي التعامل مع مصطلح النهضة بحذر شديد لأن الإسلاميين والمحافظين قد تبنوه مستعملين له بمعنى آخر الذي أعطوه له والذي يتناسب مع مواقفهم الدينية و السياسية.

4. انظر كتاب رزيقة عدناني بعنوان *La nécessaire réconciliation* (المصالحة الضروري)، UPblisher, France, 2014

كانت مصر هي نقطة الانطلاق لحركة النهضة في العالم الإسلامي حسب معظم المؤرخين. بالنسبة لهم حملة نابليون بونابرت التي تعود إلى سنة1798، هي التي سمحت للمصريين بإدراك ما كانوا فيه من تخلف مقارنة بالغرب و إستفزت لديهم الرغبة في الخروج منه والإلتحاق بالحضارة العصرية. وبالنسبة للكاتب برنارد لويس: "كانت الثورة الفرنسية أول حركة كبرى لأفكار الغرب المسيحي التي فرضت نفسها على الإسلام. [5]" وكان طابعها العلماني حسبه هوما أضفى عليها الشرعية في نظر المسلمين. كانت النهضة محاولة من طرف المسلمين للتحرر من قيد التقاليد والأعراف الاجتماعية والأخلاقية، التي كانت تعتبر نفسها ذات مصدر إلهي، و ذلك من أجل بناء مجتمع يقوم على قواعد جديدة هي من وضع الفكر الإنساني القادر على مسايرة الديناميكي المجتمعات، خلافًا للقواعد للدينية التي تتصف بالثبات و بالتي تعرقل تطور المجتمع.

لم تتخلف دول المغرب عن ركب النهضة. لقد شرعت هي أيضا في إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية مكنتها في بضع سنوات من تغيير وجهها و بشكل كبير. أهم هذه الإصلاحات كانت اعتماد النظام الدستوري وإنشاء المدرسة الحديثة أي مدرسة منفصلة عن المسجد و تحرير المرأة من القيود الاجتماعية الكثيرة التي تحط منها ككائن اجتماعي و إنساني.

لقد حصلت المرأة فعلا على حقوق لم يكن المسلمون يعتقدون قبل أن ذلك ممكنا من بينها الخروج وحدها من المنزل، وعدم ارتداء الحجاب، والحق في التعليم والعمل. وفي ذلك الوقت أيضًا، وبتشجيع من مناهضي الرق من الأوروبيين ، تم إلغاء العبودية. وكانت تونس هي أول بلد إسلامي يُقدم على هذه الخطوة في عام 1846. لقد كان إلغاء العبودية تقدمًا كبيرًا في تحرير المسلمين من قيود شريعة وضعت ما بين القرن السابع والعاشرالميلادي، وكذلك من المتمسكين بها كقوانين مطلقة لتنظيم المجتمع. كل هذه الإصلاحات كانت دليل على أن المسلمين قادرون على التحرر من قيود الماضي والتطور إذا توفرت لديهم الإرادة الكافية. كان ينبغي أن يكون ذلك دليلا مقنعا لإلغاء قواعد شرعية أخرى تقليدية وموروثة كتلك التي تميز المرأة و تضعها في وضعية سفلى كتعدد الزوجات وعدم المساواة في الميراث والتطليق. الأمر الذي لم يقم به المسلمون وكان ذلك دليلا على حدود حركة النهضة. هذه النهضة التي لوحظ فشلها في منتصف القرن العشرين ثم صار التخلي التدرجي عن مكتسباتها، ابتداءا من سنوات 1970 ،أمرًا واقعيا.



## 3. تأثير الإسلام على التطور السياسي لبدان المغرب الثلاث

أول تأثير للإسلام في الميدان السياسي في بلدان المغرب الثلاثة هو إدراج عبارة "الإسلام دين الدولة" في نصوصهم الدستورية الأولى التي ترسم حدود تحديث modernisationمؤسسة الدولة وتنظيمها. وقد عززت تونس والمغرب، منذ نصوصهما الدستورية الأولى (1959 بالنسبة لتونس، و1962 بالنسبة للمغرب)، هذه الإشارة إلى الإسلام كدين الدولة بمواد أخرى. فقد نصت ديباجة الدستور التونسي على تصميم الشعب "على تعلقه بتعاليم الإسلام ". في حين يؤكد

5 . Bernard Lewis, *Islam*, Gallimard, coll. « Quarto », 2005, p. 891.

الدستور المغربي على أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ". أما الجزائر، فرغم أنها اكتفت في دستورها الأول الذي صدر في عام 1963 بالإشارة إلى أن "الإسلام دين الدولة" ( المادة 4)، فقد عملت في الفترة ما بين 1976 و2016 على إضافة تدريجيًا مواد أخرى تهدف جميعها إلى حماية الإسلام.

هكذا فإن هذه البلدان التي أرادت التحديث (la modernisation ) لم تتمكن من التحرر من النظام التقليدي ومعاييره الذي يحكم باسم الدين بينما تعني الحداثة في ميدان تنظيم الدولة أن تكون القوانين مصدرها العقل. لم تسمح النهضة للمسلمين بتغيير تصورهم للدين الإسلامي الذي أراده الفقهاء : دين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنظيم الاجتماعي، وبالتالي بالسياسة. كانت الإشارة إلى الإسلام كدين للدولة هي العقبة الأولى التي حالت دون تحقيق الأنظمة الدستورية في البلدان المغاربية وعرقلة قيام الدولة الحديثة. و نفس الحديث يقال عن بقية الدول الإسلامية. خاصة وأن هذه الإشارة للدين في نصوص الدستور كانت عبارة عن باب مفتوح مكّن رجال و نساء الدين من التدخل أكثر فأكثر في النظام القانوني وفي تنظيم الدولة مما أدى إلى زيادة تأثير الدين على التطور السياسي والاجتماعي و التخلي بشكل متزايد و مستمر عن إنجازات النهضة.

عندما تعلن دولة في دستورها أنها تنتمي إلى الإسلام، والذي هو بالنسبة للمسلمين نظام قانوني أيضا، فإن ذلك يعني أن لديها قوانين أساسية أخرى. وفي هذه الحالة، إما أن الدستور ليس القانون الأساسي للدولة الذي تقوم عليه كل القوانين الأخرى العادية، أو إما أن للدولة قانونين أساسيين هما الدستور والدين. في كلتا الحالتين هذا يعني فشل النظام الدستوري إلا في حالة ما إذا كان الدستور يتبنى القوانين أو المبادئ الدين التي يشير إليها حتى لا يفقد دوره كقانون أساسي دون أن يكون ذلك حلا للمشكلة الدستورية مثلما سنرى. تتعقد المشكلة أكثر عندما تتعارض مبادئ الدستور مع قواعد الإسلام كما هو الحال بالنسبة لدساتير بلدان المغرب الثلاث التي تؤكد أن الإسلام هو دين الدولة وتؤكد في الوقت نفسه لتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقوم على الحرية والمساواة القيمتان اللتان لا يعترف بهما الإسلام مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه.[6] ومن ناحية أخرى، تنظم قواعد الإسلام حياة المسلمين من أصغر الأمور إلى أكبرها، مما يعني أن الدستور يشير إلى القوانين العادية أو الثانوية بدل أن يقوم على قوانين أو مبادئ الأساسية مما يفقده معناه كدستور. هذه القوانين العادية التي لا يعرفها بدقة لا الأفراد و لا المشرعون ما دامت الدساتير لا تقدم أي تفاصيل عن قوانين الإسلام الذي هو دين الدولة. مما يعطي للمشرع حرية واسعة تمكنه من أن تتراوح مرجعيته بين الإسلام المتشدد والأصولي والإسلام المرن و حداثيmodernisé . المشرع في هذه الحالة هو الذي يقرر ما هي المجالات التي يريد أن يخضعها للدين والمجالات التي يريد أن يخضعها للقوانين الدستورية الحديثة. هكذا فإن مبدأ "الإسلام دين الدولة" جعل حكومات هذه البلدان الثلاثة خاضعة في نهاية المطاف لإرادة الإفراد ورجال الدين وليس لإرادة القانون، في حين أن النظام الدستوري يهدف إلى تصحيح هذا الوضع، أي أن يكون المشرع خاضع للمبادىء الأسياسية وليس لإرادة فرد أومجموعة من

6. منذ جويلية (يوليو) 2022، لم تعد تونس تذكر إعلان حقوق الإنسان في دستورها.

الأفراد. لذلك كان الهدف من دستورالولايات المتحدة لعام 1787 هومكافحة تعسف البرلمان حتى لا يشرع مثلما يحلو له. منذ عام 2011 حاول دستور المملكة المغربية أن يوضح أن الإسلام الذي هو دستور الدولة هو الإسلام المعتدل، ولكنه لم يقدم تفاصيل بينة عن مبادئ هذا الإسلام المعتدل التي تسمح بالتمييز بينه وبين الإسلام الغير المعتدل أو المتطرف. وفي سنة 2022، أشارت تونس إلى هدف تحقيق « مقاصد الإسلام» في المادة 5 من دستورها دون أن تذكر أي نوع من الإسلام تقصد ما دام الإسلام في حقيقة الأمر متعددا عموديا، إذ هناك الإسلام الموجود عند الله ، حسب العقيدة الإسلامية، والإسلام المنصوص عليه في القرآن، والإسلام الذي الموجود في فكر المسلمون الناتج عن فهمهم القرآن. وهذا المستوى الثالث من الإسلام متعدد بدوره أفقيا إذ هناك إسلام سني، وإسلام شيعي، وإسلام صوفي، والعديد من الأشكال الأخرى.

## أوجه الغموض والتناقضات

لقد أصبح هذا الوضع الدستوري مصدرًا للكثير من أوجه الغموض وعدم الاتساق في النصوص الأساسية لهذه البلدان والتي يتعلق معظمها بمبدأي الحداثة، المساواة والحرية، الأساسين في إعلان العالمي لحقوق الإنسان في حين لا يعترف بها لا الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه و لا الشريعة الإسلامسة ما داما يقومان على مبدأين آخرين : ألا وهما الطاعة وعدم المساواة و خاصة بين الرجل والمرأة وبين المسلمين وغير المسلمين[7].

هذا الغموض وتلك التناقضات نلاحضها في الدستور الجزائري الذي ينص على التزامه بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، واللذان أُدرجهما في نصه منذ عام 1963 (المادتان 11 و12) ثم عززهما في سنة 1976 حي أكد على " أن كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات ويلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة" (المادة 39) ، وفي نفس الوقت يؤكد على الإسلام، الذي لا يعترف بالمساواة بين المرأة و الرجل، كدين للدولة. وأكد دستور تونس أيضًا، من سنة 1959 إلى سنة 2022، احترامه لحقوق العالمية الإنسان (و إن كان يبقى غامضا بالنسبة لمسألة المساواة بين الجنسين التي لم يُعترف بها بوضوح إلا في عام 2014) لكنه أكد في الوقت نفسه التزامه بتعاليم الإسلام التي تقوم على مبدأ عدم المساواة. إشتد الغموض الذي يتسم به النص الدستوري التونسي في عام 2022، كما سنرى بعد حين. أما دستور المملكة المغربية فل يتطرق إلى الإعلان العالمي حقوق الإنسان إلا في عام 1992 وفيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، فلم ينص عليها سوى في عام 2011 ( المادة 19). ومنه تبدو المملكة المغربية الأكثر تحفظا مقارنة مع جيرانه. المادة 41 من الدستور ينص دائما على أن المملكة دولة إسلامية وأن الملك، أمير المؤمنين يحرص على احترام الإسلام.

تؤكد الدساتير التونسية والجزائرية أن جميع المواطنين متساوون، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا. مما يعني أن المواطنين ليسوا متساوين. ما دام غير المسلمين لا يحق لهم تولي منصب الرئيس، وهذا تناقض آخر ضمن هذه الدساتير.

تتعلق الغموضات الأخرى، التي تميز هذه الدساتير، بمبدأ الحرية الذي هوأساسي في الإعلان

7. Voir Razika Adnani, *La nécessaire réconciliation*, UPblisher, 2e éd., 2017, p. 43

العالمي لحقوق الإنسان وفي النظام الديمقراطي ما دامت هذه الدساتير تؤكد عليه في حين أن الإسلام، دين الدولة، لا يعترف به مما يعني أن هذه الدساتير تؤكد على حق وتحظره في الوقت نفسه والنتيجة التي تترتب على ذلك صعوبة معرفة ما إذا كان القانون الأساسي لهذه الدولة يضمن الحرية، بما في ذلك حرية المعتقد، أم لا. وفي عام 1976، تميزت الجزائر عن جاراتيها بتأكيدها في نصها الدستوري على حرية المعتقد (أو حرية الضمير في النسخة الفرنسية). ومع ذلك، فقد أضافت تدريجيًا موادا دستورية تعزز كلها المرجعية الإسلامية التي لا تعترف في نظر المسلمين بحرية المعتقد لتحذفها في نهاية المطاف في عام 2020 مما يدل أن المشرع يعتبرها متناقضة مع الإسلام رغم أن هناك حوالي 27 آية قرآنية على الأقل التي متتنج من خلالها أن القرآن يؤكد على حرية المعتقد.

تخلت مصر عن الحرية المطلقة للمعتقد في سنة 1971 والتي سنتها في دستورها الأول سنة 1932 المادة 12، و حذفتها العراق في سنة 1958 بعد أن اعترفت بها في دستورها الأول سنة 1925 المادة 13، وتخلت عنها ليبيا في سنة 1969 بعد اعترفت بها سنة 1951 في أول دستور لها المادة21 وكذلك تخلت عنها سوريا بعد أن ضمنتها في دستور سنة 1930 مادة 15.

لم تعترف تونس بحرية االضمير، التي تحتوي حرية المعتقد، إلا في عام 2014، ولكنها في نفس المادة 6 من دستورها ا تنص على أن الدولة تحمي الدين مما يعني أنها تعترف بها ولا تعترف في نفس الوقت ما دام حماية الدين هي إحدى الحجج التي يقدمها رجال الدين و الفقهاء لعدم الاعتراف بحرية المعتقد. أما الدستور المغربي فلم يعترف قط بحرية المعتقد و إن كان يؤكد في ديباجته منذ عام 1992 على تمسكه بحقوق الإنسان مثلما هي مسطرة في الوثيقة العالمية لسنة 1948.

يعود قرار المشرعين المسلمين بعدم الإعتراف بحرية المعتقد وحرمان الفرد منها إلى القرون الأولى من الإسلام، وتحديدًا ما بين القرن السابع والقرن العاشر حين قاموا بإرساء القوانين لإدارة مجتمعاتهم. لقد وجدوا في القرآن آيات أخرى تضفي الشرعية على قرارهم على الرغم من وجود عدة آيات قرآنية تذكرهذا المبدأ وتقر به مثلما قلنا. إن المسلمين لم يشرعوا لأن تلك القوانين موجودة في نص القرآن مثلما يعتقد ذلك، ولكنهم وضعوا القوانين التي تحتاج إليها مجتمعاتهم، ثم بحثوا في النصوص القرآنيةعما يعطي لها الشرعية الدينية.أي أن القرآن ليس هو الذي يملي القوانين و إنما هو مصدر هام لإضفاء المشروعية على القوانين. أما اليوم فالمشرعون الذين يرفضون حرية المعتقد هم في الواقع يكررون تلك القوانين التي وضعها المسلمون منذ قرون و يكتفون بتقليد عمل الأولين و جهدهم. يعكس القانون أخلاق وروح المشرع الذي يسنه[8]. ومما لا شك فيه أن من يؤمن بحرية المعتقد كحق من حقوق الإنسان سيجد حتما في القرآن ما يمكنه من تجنب التناقض بين إيمانه وتلك الحرية. و بالتالي فإن كل هذه التناقضات التي هي واقع الدساتير الثلاثة للدول المغاربية تجعل معرفة ما هي القوانين الأساسية التي تحدد تنظيم عمل الدولة وحقوق الأفراد التي يكفلها الدستور صعب للغاية.

8. المرجع نفسه صفحة 34

فمصر، التي إنطلقت منها حركة النهظة أو هلى الأقل لعبت دورا هاما في إنجازاتها، تعلن تمسكها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤكد في الوقت نفسه على أن الشريعة الإسلامية، التي لا تقر لا بالحرية ولا المساواة، هي المصدر الرئيسي للتشريع (المادة2 ). وهذه المشكلة نفسها سائدة في جميع البلدان الإسلامية تقريبا. تخلت مصر في 1971عن حرية المعتقد التي أقرتها في دستورها الحقيقي الأول سنة 1932 مثلما تخات عنها ليبيا في سنة 1969 والعراق في دستو 1958.

## قوانين و تناقضات

لا تقتصر التناقضات النظم القانونية على القوانين الأساسية فيما بينها، بل تشمل أيضًا القوانين العادية بالنسبة للقوانين الأساسية التي تتعلق أيضا و أساسًا بقيمتي الحرية والمساواة. وهكذا، فإن الدستور الجزائري يؤكد على تكفله بحقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، في حين أن قانون الأسرة مكوّن من قوانين تمييزية وبشكل خاص ضد المرأة. من عام 1976 إلى عام 2020، أكد الدستور الجزائري على حرية المعتقد ( حرية الضمير في النسخة الفرنسية)، وهوما لا تعكسه القوانين العادية حيث يُحرم قانون الإسرة مثلا المرتد من حقه في الميراث في مادته 138. وقد تفاقم هذا التناقض في عام 2001 عندما قرر المشرع إضافة المادة 144 مكرر 2 إلى القانون الجنائي التي تنص على المعاقبة بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى الرسول أو بقية الأنبياء أو استهزأ بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام" وتطبق الجزائر أيضًا على جميع الأزواج نفس قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ويخضع التلاميذ لنفس التربية الدينية الإسلامية بصرف النظر عن دين آبائهم. إن الذين أخذوا هذا القرار قد تصرفوا كما لو أن الجزائريين جميعهم مسلمون، وهذا ليس الواقع الاجتماعي للجزائر.

في سنة 1992، أقدم المملكة المغربية، من باب الحرص على تقديم صورة لها غير رجعية، على إدراج نص يقضي باحترام الحقوق العالمية الإنسان كما وردت في إعلان عام 1948 و لكنه يضل محتفظا في الوقت نفسه بالقوانين الجنائية التي لا تعترف بحرية المعتقد والحريات الفردية، مثل المادة 222 و490. وفي عام 2011، أكد على حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكنه أبقى على قانون الأسرة الذي هو تمييزي ضد المرأة ما دام يمنح الرجل امتيازات على حساب المرأة. ولم تسلم تونس من هذه التناقضات بين القوانين الأساسية والقوانين العادية مثلما يظهر خاصة في قانون الأحوال الشخصية.

## المجال الذي يظهر فيه التناقض أكثر من غيره

إن المجال الذي تظهر فيه التناقضات بشكل أكثر هو مجال الأسرة. عندما تحصلت هذه البلدان على الاستقلال، اعتمدت قانونًا وضعيا مستوحى بشكل كبير من القانون الأوروبي، باساثناء بعض قوانين الشريعية التي إحتفظ بها المشرع و أدرجها فيه في ذلك الوقت. لذلك لم تظهر الشريعة

بشكل صريح في أنظمتها القانونية ما عدا مجال الأسرة الذي خضع لها بشكل صريح. بالنسبة للمشرع، عندما يتعلق الأمر بالأسرة، يجب أن تكون القوانين ذات مصدر إلهي. وهكذا فإن تحديث القانون كان مقبولا على نطاق واسع إلا عندما يتعلق الأمر بالأسرة وهو وضع تعود جذوره إلى حقبة الاستعمارية، حيث فرضت فرنسا تحديث القانون الجنائي والتجاري و استثنت قوانين الأحوال الشخصية التي تركتها للتقاليد والدين.[9] وبعد الاستقلال، واصلت هذه البلدان على نفس المنهج إذ لم تر مشكلة في ما يخص تحديث النظام القانوني و جعله مناسبا للعصر و تغيراته ، ولكنها لم ترغب أن يمس ذلك قانون الأسرة، أي لما يتعلق الإمر بوضعية المرأة و سلطة الرجل. و هو الأمر الذي يفسر كون قانونى الأسرة المغربي الصادر عام 1958 والجزائري الصادر عام 1984 يخضعان المرأة بشكل كلي للتقاليد و لقواعد الشرعة التي وضعها الأولون. رغم أن الدستور الجزائري ينص منذ عام 1963 على المساواة بين الجزائريين رجالاً ونساء أمام القانون. و بالتالي فالمشرع سنّ قوانين تتعارض مع الدستور الذي أصر في عام 1989 في مادته 28 على أنه لا يقبل أي تمييز على أساس الجنس. ولم تخلصه مراجعة عام 2005 من هذه التناقضات ما دام مبدأ المساواة لم يُحترم أيضا. مما ينتج عنه وضعية يسمح فيها القانون بالظلم الاجتماعي رغم أن دوره كقانون هو أن يناهض الظلم بكل إشكاله. في عام 1992، نصت المملكة المغربية في دستورها على تعهدها بالتزام بما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات وأكد ت تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. وفي عام 2011 اعترفت بالمساواة الكاملة في الحقوق بين الرجل والمرأة دون استثناء. الأمر الذي لم يأخذه المشرع بعين الاعتبار فيما يتعلق بالأسرة على الرغم من مراجعة 2004 لقانون الأسرة .

أذا كانت تونس بالتأكيد أكثر تقدمًا مقارنة بجاراتيها فيما يتعلق بمجال قانون الأسرة، فإ ن الرئيس بورقيبة ، الذي أصدر قانون الأحوال الشخصية التونسي في عام 1957، لم يتمكن من القضاء على جميع أشكال عدم المساواة والتمييز التي تعاني منها المرأة التونسية باسم الشريعة والتي لا تزال قائمة رغم إقرار الدستور منذ عام 2011 على المساواة الكاملة بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً.

ليس رجال الدين وحدهم المسؤولين عن هذه التناقضات والتمييز داخل النظام القانوني. يل يتحمل أنصار الحداثة قدرًا كبيرًا منها. هذه الوضعية التي تسمح للمشرع بالرجوع إلى القوانين الدستورية الحديثة متى يشاء، وإلى القوانين التقليدية الدينية متى أراد. أي أنه يقرر ما هي المجالات القانونية التي ينبغي أن تخضع لقوانين نابعة من العقل وتلك التي ينبغي أن تخضع للتقاليد و الدين. السبب هو أن أنصار الحداثة كانوا مطبوعيين بالتقاليد التي شكلت بالنسبة لهم عقبة نفسية وثقافية كبيرة منعتهم من تصور وضعية يكونون فيها هم والنساء على قدم المساواة. والسلطة السياسية في يد الرجل. في الجزائر 32 امرأة لها مقعد بالمجلس الوطني الشعبي من 407. مع العلم أن عدد النائبات في المجلي السابق كان 118. أي Bن العودة إلى. الوراء مست هذا القطاع أيضا.

9 . انظر المرسوم الصادر في 17 أفريل/أبريل 1889 بشأن تنظيم العدالة الإسلامية في الجزائر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية العدد 114 بتاريخ 27 أفريل/أبريل 1889، صفحة 1980-1976.

## الديمقراطية في وضعية صعبة

بصفتهما أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و النظام الديمقراطي إن الحرية والمساواة هي اللتان تضعان دساتير البلدان المغاربية الثلاثة في وضعية صعبة بل في مشكلة و كذلك بالنسبة لجميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ما نستنتجه من التناقضات وأوجه الالتباس ضمن النظم القانونية ولا سيما بالنسبة للدساتير الجزائرية والتونسية، أنه ما تزال هناك رغبة في التغيير لدى شعوبها و في التطلع إلى الديمقراطية عند حصولها على استقلالها. لكن في الثقافة التي تكون فيها الطاعة هي الفضيلة العظمى أن ننتظر من الطامحين إلى السلطة، والذين يشكلون أنفسهم جزءًا من تلك الثقافة، أن يمارسوا سياسة ديمقراطية يكون فيها الحق في التعبير موضع احترام هو تقريبا مفارقة.

بطرق مختلفة، كل دساتير البلدان المغاربية الثلاثة تنص على ضمانها المساواة والحريات الفردية. أليس هذا دليلاً على أن هناك إدراك، و هو من بقايا النهضة، أن دور الدولة هو ضمان هذه المبادئ التي تقوم عليها الحديثة ؟ لكن الرغبة في أن تحترم الدولة قوانين الإسلام أي الشريعة، التي وضعها رجال الدين ما بين القرن السابع و القرن العاشر، يعني أنها تخلت في نفس الوقت عن قيم الحداثة ما دام الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه لا يعترف بهما.

جعل "الإسلام دين الدولة" يمنع الدولة من أن تتحق بصفتها كدولة. لكي تحقق الدولة كسلطة عامة، يجب أن تكون دولة الجميع. لذلك فإن الدولة التي تعلن إنتماءها إلى الإسلام، أو إلى أي دين آخر، معناها أنها تقر بأنها دولة جزء من السكان، الذين ينتمون إلى ذلك الدين وليس دولة كل السكان. كذلك معناه أن الدولة تعزز الدولة وتحمي دينها أي دين جزء من السكان على حساب دين الآخرين وهو ما ليس عدلا.[10]

## مراجعات وتراجع

كل قانون أساسي أو عادي قابل للمراجعة أو التنقيح. فهو نتاج الفكر بشري الذي لا يدرك الكمال من جهة، ومن جهة أخرى ما يبدو اليوم صحيحًا قد لا يكون كذلك غدا ما دامت الحياة تتطور وكذلك المجتمعات و ظروفها و أحوالها. غير أن الدساتير في بلدان المغرب( Maghreb) خضعت لتنقيحات وتعديلات عديدة، إلى درجة تبدو أنها تفتقر إلى الاستقرار الذي يجب أن يمتاز بها أي قانون أساسي، وأنها ليست بمأمن عن نزوات ورغبات الحاكمين. عندما أراد بوتفليقة أن يكون رئيسًا مدى الحياة، وهو ما لم يكن الدستور يسمح به، قرر تغييرالدستور. كذلك أصدرت تونس مؤخرًا دستورًا جديدا بعد ثماني سنوات فقط من الدستور السابق. وتشير هذه التنقيحات المتعددة إلى أن هذه البلدان لم تحدد بعد أسس تنظيم دولها.

المشكلة التي تطرح أيضا أن تطور هذه الدساتير لا يسير في الاتجاه الذي يسمح لها أن تتحقق بصفتها كقوانين أساسية. باستثناء المغرب Maroc الذي إحدث تطورا دستوريا لما أقر في عام 1992 بتعهده بالتزام بالحقوق العالمية للإنسان و أضاف في عام 2011 تعهده باحترام للمساواة

10. انظر رزيقة عدناني "الإسلام دين الدولة " لا يخدم لا الدولة و لا الإسلام، موقع razika-adnani.com

بين الرجال والنساء – حتى وإن لم يحترم ذلك في الواقع ولم يعمل على إزالة أوجه الغموض والتناقض الموجودين ضمن النصوص القانونية – فقد شهدت الجزائر وتونس تراجعًا صريحًا في مجال الحريات الفردية. و هكذا شيئا فشيئا يؤدي تأثير الدين على التطور السياسي والقانوني في هذه البلدان إلى التخلي بالتدريج عن المكاسب التي تحققتها هذه المجتمعات بفضل النهضة وجهودها من أجل إدخال هذه المجتمعات في عصر الحداثة.

يبين تحليل الدستور الجزائري من 1963 إلى 2020 أن الجزائريين فقدوا الكثير من الحريات التي تشكل أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي. في عام 2020، ألغى الدستور "حرية الضمير" (أو"حرية المعتقد" في النسخة العربية). وفي الفصل المخصص للحقوق والحريات، تمت الاستبدال عبارة "حقوق الإنسان" بعبارة "الحقوق الأساسية"، وهي عبارة غامضة المعنى ، ما دامت لا تحدد ما هي هذه الحقوق، و بالتالي فهي تخضع للتفسيرات الذاتية للأشخاص وتتغير حسب المجتمعات و الثقافات. فما يعتبر حق أساسي في مجتمع ما و ثقافة ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر وثقافة أخرى. مع العلم أن عبارة الحقوق الأساسية تستعملها الإصولية التي ترفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اليوم، لا يشير الدستور الجزائري إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا في ديباجته ولا يضمن إلا حرية ممارسة الشعائر الدينية مما يتفق تماما مع الخطاب الديني التقليدي و يحتفظ في نفس الوقت بجميع المواد التي تشير إلى الإسلام كدين للدولة و التي تقيد الحريات الفردية.[11] هذا التراجع للدستور عن ضماناته للحريات يكشف عن سيطرة الإسلاميين والنظرة و الممار سة التقليديتين للإسلام على عملية صياغة القانون الأساسي.

ليس دور الدولة الحديثة حماية مصالح الله، وإنما حريات الأفراد التي هي ضرورية لظمان الكرامة الإنسانية. وهذا هو معنى وجود الدولة والغرض من العقد الاجتماعي. ما ينتظره المواطنون من الدولة ليس رعاية الحياة الروحية للأفراد أو السهر على الحفاظ على مصلحة الله بصفته الكائن الأعلى الغني عن الدولة وعن دفاعها عنه أو حمايته. وعليه فإن إدعاء الدولة العناية و المحافظة على شؤون الله أمر يقترب من الكفر لأن ذلك معناه أنه تعتبر أن الله غير قادر على الحفاظ على نفسه و يحتاج إلى الغير ليحميه.

من بين المراجعات الدستورية، التي عرفتها تونس، مراجعة 2022 تمثل أكبر عودة للمعايير الدينية التقليدية في التاريخ الدستوري لبلدان المغرب الثلاثة و ذلك بما فيه استعمال المصطلحات اللغوية. و هذا ما يظهر في تخلي المشرع بشكل تام عن الإشارة إلى حقوق الإنسان مثلما هي واردة في إعلان 1948 و تأكيده في المقابل على التزامه «بالقيم الإنسانية للإسلام» مضيفا أن الدولة هدفها يتمثل في تحقيق "مقاصد الإسلام" (الفصل 5). هذه العبارة الأخيرة خاصة بالشريعة الإسلامية ويعود تاريخها إلى الفقيه أو المشرع الأندلسي الشاطبي الذي عاش في القرن الرابع عشر و إن كان الشاطبي يتحدث في الواقع عن " مقاصد الشريعة الإسلامية". تنظم تونس بهذا إلى المملكة العربية السعودية التي تعلن في دستورها (المادة 26) أن الدولة تحمي "حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". لم يستعمل محرر النص التونسي مصطلح "الشريعة

11. أنظر في هذا الموضوع رزيقة عدناني "الدستور الجزائري : الحقوق التي افتقدها الجزائريون دون أن يدروا" ترجمة للمقال *La Constitution algérienne, les islamistes ont-ils gagné ?* publié par Algérie cultures عقوملا ىلع

الإسلامية" ولا عبارة " حقوق الإنسان في الإسلام". ولعل ذلك على سبيل التقية التي لن تؤدي سوى إلى زيادة الغموض والالتباس في القانون الأساسي لهذا البلد. بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الدستور التونسي لم يلغ الفصل الذي يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، ولا ذلك الذي يؤكد على احترام حرية الضمير. والمشكلة هي أن هذه المساواة وهذه الحرية ليستا موضع اعتراف من طرف الشريعة و قوانينها مثلما وضعها الفقهاء و لا الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه . والدليل على ذلك هو أنه لا توجد هناك دولة ذات الأغلبية المسلمة التي تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة أو وحرية المعتقد، والحرية الدينية، بل حتى حرية الفكر باستثناء البلدان التي فصلت السياسة عن الدين كتركيا وألبانيا.

إن الدستور التونسي الذي يؤكد على تحقيق مقاصد الإسلام أو مبادئه العامة، يؤكد في الحقيقة احترامه للشريعة ما دام هي التي تمكن من تحقيق مقاصد الإسلام على الآقل مثلما يعتبر ذلك أغلبية المسلمين. وإذا كانت أسس القانون أو مبادئه إسلامية، فلابد للقانون أن يكون إسلاميا كذلك. وبالتالي، فإن تونس، الدولة الأكثر حداثة في شمال أفريقيا، هي التي يتخلى دستورها عن الحداثة بهذا الشكل الكبير و يقوم بالتراجع إلى الوراء بهذا القدر من الوضوح.

## فشل بناء الدولة الحديثة

لماذا قام الديمقراطيون ودعاة الحداثة الذين تولوا السلطة عند حصول هذه البلدان على الاستقلال بإدراج الإسلام كدين للدولة في الدساتيرفي حين أن قوانينه، التي وضعت في القرون الأولى من الإسلام، تشكل عائقًا أمام تحديث الدولة والمجتمع؟ أكيد أنهم تعرضوا لضغط رجال الدين الذين يعتبرون إدراج الدين في نص الدستوري ضمان لعدم فصل الدولة عن الإسلام و تمكينهم من السيطرة على القانون والمجتمع أو استرجاعها في حالة الضرورة. كان ذلك هدفًا سياسيًا يتعلق بالسلطة. لكنه يوجد هناك هدف سياسي آخر. فالمسيحيون العرب في الشرق الأوسط كانوا نشطين جدًا في حركة النهضة. وبالنسبة للمسلمين، بمن فيهم الأكثر ديمقراطية، التأكيد على الإسلام كدين للدولة، أي أن الدولة تنتمي إلى الدين الإسلامي وأن الرئيس لابد وأن يكون مسلمًا يمكنهم من منع غير المسلمين من الوصول إلى السلطة ومنه أن يكون رئيس الدولة يهودي أو مسيحي. ولكن هل هذا هو السبب الحقيقي؟ ما دام في النظام الديمقراطي الذي تعود فيه الكلمة إلى صناديق الاقتراع، فإن فرص الأقليات الدينية في الوصول إلى السلطة ضئيلة جدا؟ إذن كانت هناك سلطة أخرى هي سلطة الرجل على المرأة التي هي أقوى من سلطة المسلمين على غير المسلمين. و مهما كان انبهار دعاة الحداثة بالحداثة، فإن ذلك لم يكن إلى حد تقبل المساواة بين المرأة والرجل. لذلك قرر المفكرون والسياسيون الذين أرادوا تحديث مجتمعاتهم أن تبقى الأسرة خارج عملية التحديث هذه. و عليه فإن الذين كانوا حارصين على التغيير والتطور هم أنفسهم الذين رفضوا أن يمس ذلك التغيير و التطور أي تلك الحداثة الأسرة. ويجب التذكير أنه في بداية القرن العشرين، إذا كانت فكرة تحرير المرأة من القوانين الاجتماعية البالية قد لقيت قبولا كبيرا من طرف المجتمع الذي رأى فيها شرط ضروري للخروج من التخلف، فإن فكرة المساواة بين الجنسين لم تكن حتي محل نقاش و لم تكن مدرجة في جدول الأعمال.

## حجج سخيفة

إن الحجج التي قدمت لترك الأسرة في المجال التقليدي هي نفسها دائمًا : أولا، الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وبالتالي يجب أن تكون الضامنة و الحافضة للتقاليد. لكن من جهة التقاليدلا تخص و لا تقتصرعلى الأسرة وحدها و المشرعون لم يجدوا صعوبة في تحرير المجالات الأخرى من سلطة التقاليد. و من جهة أخر في منتصف القرن العشرين ، كانت هذه البلدان تمر بعملية تحديث modernisation واسعة للخروج بمجتمعاتها من التخلف و منطقيا لا يمكن تصور تحديث المجتمع إذا كانت خليته الأولى تظل في شكلها التقليدي.

ثانيا، هذه مجتمعات إسلامية ومن الطبيعي أن تُنظَّم الأسرة وفقًا للقوانين الإلهية والمقدسة والثابتة. هذه الحجة غير معقولة وغير عادلة في الوقت نفسه. لأن من جهة الشريعة الإسلامية لا تقتصر على مجال الأسرة، ومن جهة أخرى مثلما قلنا لم يجد نفس المشرع أي حرج من التخلي عن قوانين الشريعية الإسلامية أخرى. إن المشرع الذي سن القوانين المتعلقة بالأسرة ، لم يتردد في التخلي عن توصيات قرآنية أخرى دون أن تثير ذلك مشاكل كبيرة. هكذا يرفض المسلمون عندما يتعلق الأمر بالأسرة ما تقبلوه في المجالات الأخرى.

كل المسلمون يعلمون أنه لا يكفي أن يكون الحكم مذكور في القرآن لكي يكون مطبقا أو ممكن التطبيق. لقد ألغ المسلمون منذ البداية توصيات بعض الآيات بينما احتفظوا بتوصيات آيات أخرى. لا يطبق المسلمون مثلا التوصيات التي تسمح بشرب الخمر مثلما يفهم من الآية 43 من سورة 2، البقرة و لا توجد في قوانين الدول الإسلامية أية إشارة في القانون إلى تقبل العبودية، وذلك منذ إصلاحات النهضة، رغم أن هناك 25 آية تحلل العبودية وتنظمها. كذلك لا يطبق المسلمون حكم قطع يد السارق، إلا في بعض الدول المتزمتة و بشكل نادر، وهو وارد في القرآن و لا يأكلون لحم الخنزير ولو ماتوا جوعا رغم أن القرآن يسمح بذلك في حالة الضرورة مثلما يظهر ذلك في الآية 173 من سورة 2، البقرة. لا يعترف المسلمون بحرية المعتقد و حق الردة رغم أن العدد الكبير من الآيات التي تؤكد على حرية المعتقد و على كون الله هو الوحيد الذي يحق له معاقبة المرتد.

لكن الأمور تصبح أكثر تعقيدا، كما أن الحجة القرآنية تستعمل بكل صرامة عندما يتعلق الأمر بعدم التخلي عن القوانين التمييزية ضد المرأة. السبب أن تلك القوانين تمنح الرجال امتيازات على حساب النساء. لذا، فإن السبب الحقيقي في إخضاع العائلة للشريعة ليس الدين، وإنما السيطرة الذكورية والرغبة في الحفاظ عليها من طرف الرجال الذين تمكنوا السلطة و ما زالوا تمكنون منها. وفي أواسط القرن العشرين، كانت الحركة النسوية نشيطة جدًا في كفاحها من أجل القضاء على التمييز الذي تعاني منه المرأة و تحقيق المساواة في الحقوق بين المرأة و الرجل. وكان ذلك من العوامل بل أهم عامل دفع الحكام، الذين كانوا كلهم رجال، إلى إدراج الإسلام كدين للدولة ضمن الدستور ليساعدهم ذلك على حماية امتيازاتهم و ذلك بتذكير النساء بأن الدولة دينها الإسلام أي إسلامية وأن عليهن أن يخضعن لمشيئة الله وقوانينه رغم أن المسلمين مثلما رأينا لا يطبقون كل تعاليم القرآن. و هذا الأمر كان مشتركا بين المحافظين و الكثير من الحداثيين. أما الذين أرادوا المساواة فلم يكن عددهم كافيًا لفرض صوتهم.

# 4. تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي لبلدان المغرب الثلاثة

## النزعة الاستعراضية الدينية

إن كفاح الإسلاميين من أجل القضاء على مكاسب النهضة و"إعادة أسلمة" المسلمين، بما أنهم يعتبرون إنجازت النهضة ابتعاد عن الإسلام، لم يؤثر على التطور السياسي لبلدان المغاربية فحسب، وإنما على التطور الاجتماعي أيضًا. ومن أكبر النتائج المترتبة على ذلك النزعة الاستعراضية الدينية أو الغلو في استظهار التدين كإذاعة القرآن في الأماكن العمومية أو قراءته أو تقديمه كهدية خلال المراسيم العمومية. تتجلى الاستعرا ضية الدينية أيضًا في اللغة من خلال الإفراط في استخدام العبارات الدينية. بحيث تزين كل جملة تنطق بطابع ديني بكل عناية، بما في ذلك أثناء الإجتماعات والمجالس المختلفة. الظاهرة التي لا يفلت منها مجال العلم. فكثيرا ما يبدأ المهندس الذي يقبل على تشغيل آلة معينة عمله بقوله: « باسم الله، إن شاء الله، ما شاء الله » وهو في الحقيقة يدرك جيدا بصفته كمهندس أن الآلة سوف تعمل إذا كانت الأجزاء التي تتكون منها تقوم بدورها بشكل جيد و كان هناك تناسق كامل فيما بين تلك الأجزاء. وبالتالي كل تلك الجمل التي يتلفظها هي في الحقيقة استعراض ديني لأعراض اجتماعية. إن المشاعر الدينية، وإن كانت هامة في حياة الكثير من الناس، ينبغي ألا يتعدى تأثيرها و التعبير عنها إلى كل مجالات المجتمع، ولا سيما مجال العلم.

إن القرآن هو الكتاب المقدس للمسلمين. وما هو مقدس لا يمكن التعامل معه كأي شيء عادي وإلا فقد قداسته. إذاعة القرآن في الأماكن العامة عندما يكون الناس مركزين على شؤونهم اليومية ولا يمكنهم من الاستماع إليه يضر به ككتاب مقدس من جهة ويتعارض مع توصياته من جهة أخرى مثلما نقروه في الآية 204 من سورة 7 «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا. لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ". كذلك تقديم كتاب القرآن كهدية كأي شيء عادي دون الأخذ بالاحتياطات اللازمة للحفاظ على قداسته يضر به ويتعارض مع ما القرآن نفسه يتحدث عن نفسه ككتاب مقدس "لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» تقول الآية 79 من سورة 56، الواقعة. ومن ثم، فإن الاستعراضية الدينية ليست علامة على التقوى أو التدين، بل هي رغبة على استغلال الدين لغاية إبهارالآخر وضمان حسن تقديره له لتحقيق مصلحة اجتماعية أو هدف شخصي. [12]

## التفكير الخرافي

بلغت الممارسات الخرافية في المجتمعات المغابية، في مطلع القرن الحادي والعشرين هذا ذروتها، وهي تمس جميع قطاعات المجتمع حتى أن قنوات تلفزيونية تعرض ممارسات خرافية وتشجع على روح السحر تعرف إنتشارا و أطباء ينصحون مرضاهم "بالطب البديل" مثل الرقية

12. أنظر في هذا الموضوع رزيقة عدناني " في زمن الكرونا، الشرطة توزع القرآن على الطاقم الطبي"، المقال بالفرنسية و نشره Liberté

أو الحجامة. لا شك أن مدح التصوف وإعادة تأهيل طرق الصوفية كوسيلة لمحاربة الأصولية الوهابية والإرهاب قد لعب دورا كبيرا في تصاعد هذه الظاهرة. لأن الصوفية مبنية على مبادئ ابستمولوجية، كنظرية الكشف والاعتقاد بالقدرة الميتافيزقية للأولياء التي لا تحفز على إستعمال العقل أو التشجيع على التفكير العقلاني، بل بالعكس تشجع على التفكير السحري والقدرات الخارقة للعادة الأمر الذي كان العديد من ممثلي النهضة يحاربونه. كانوا يريدون استبدال التفكير السحري الخرافي بالروح العلمية والعقلانية الضروريتان للقيام الحضارة. إن العودة إلى هذه الممارسات دليل آخر على فشل حركتهم النهضوية.

## المدرسة والمسجد

كان إنشاء المدرسة الحديثة المنفصلة عن المسجد من المشاريع الأساسية الأخرى للنهضة التي تنصب في إطار مشروع بناء مجتمع حديث. بعد مرور قرن من الزمن، يبين الواقع في تونس والجزائر والمغرب أن الدين منتشرًا على نطاق واسع في المدرسة إلى درجة يصعب فيها التفريق بين المدرسة والمسجد. أصبح للدين المسجد و المدرسة، بينما تراجع نطاق المدرسة بل و تحولت في الكثر من الآحيان إلى مسجد. رغم أن هناك مساجد كثيرة يمكن للطفل أن يتعلم فيها الدين. إن العدد الكبير من المساجد التي شُيدت في هذه البلدان في السنوات الأخيرة دليل آخر على تعزيز العنصر الديني في هذه المجتمعات إلى درجة يمكن أن توجد مساجد عديدة في حي يفتقر إلى أي مبنى أساسي كالمستشفيات والمراكز الثقافية والرياضية والترفيهية التي تمكن الشباب – من الفتيات والفتيان على حد سواء – من الازدهار في بلادهم بدلاً من الحلم بمغادرتها باحثين عن السعادة بعيدا عنها. ولكن يبدو أن الناس منشغلين أكثر بنجاة أرواحهم في دار الآخرة بدل من العمل على تخفيف معاناة الآخرين في هذه الدنيا مما يفسر تسارعهم لبناء المساجد كلما توفرت لديهم الإمول لكن هذه الظاهرة لها أيضا علاقة بالإستعراضية الدينية.

## تراجع القانون

إن تراجع الامتثال القانون واحترامه 1970 دليل آخر على فشل تحديث modernisation المجتمعات الإسلامية. حسب Hannah Arendt (هانا أرانت)، عندما يفقد القانون سلطتة، يلجأ المجتمع إلى التقاليد لتنظيم شؤونه. في المجتمعات الإسلامية، ماحدث هو عكس ذلك. إذ العودة إلى التقاليد وتعزيز الخطاب الديني هما اللذان أديا إلى تراجع القانون. و بالتالي فإن عدد متزايد من الناس يريدون فرض القوانين الدينية وسلطة التقاليد، حتى عندما تتعارض مع القانون، معتبرين إياها أكثر شرعية و واجبهم كمؤمنين فرضها وفقًا للمبدأ الإسلامي المعروف ب"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي يحض عليه باستمرار الخطاب الديني.

## رفض الأصول

إن ظاهرة رفض الأصول من المميزات الخاصة للسكان المغرب Maghreb والمنتشرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أيضا. يرفض جزء كبير من السكان هذه المنطقة المغاربية التاريخ القديم لبلدانهم وكذلك أصولهم الأمازيغية أو البربرية و يفضلون الادعاء بأن لهم أصول عربية. ولا بد من الإشارة إلى أن الدستور التونسي الأخير لا يشير إطلاقا إلى تاريخ الأمازيغي لتونس مما يكشف عن الإشكالية الكبيرة المتعلقة بالعلاقة بهذا الماضي القديم. ولقد تطرق ابن خلدون لمشكلة الهوية هذه في كتابه" تاريخ البربر"، و إن كان هو نفسه لم يستطع مقاومة الرغبة في الادعاء بأنه من أصل عربي.

وبشكل عام، كلما كان الشخص في تطبيق صارم و أصولي للدين، كلما إزداد ادعاؤه بأن له أصول عربية بل حتى علاقة دم مع الرسول و يشعر بكراهية إتجاه تاريخ ما قبل الإسلام لبلده. إذا كان الأصوليون الناطقون باللغة الأمازيغية لا ينكرون تاريخهم القديم، فإنهم يشعرون بعدم الارتياح كلما استدعى الأمر ذكره في الحديث، و كأنهم يعانون من الشعور بالذنب إتجاه أسلافهم الذين حاربوا العرب حاملي لرسالة الإسلام. ومن اليسير إقامة علاقة بين هذا المشكل والمذهب المالكي، الذي انتشرعند البربر، والذي يريد للمسلمين العرب، وعلى الخصوص أهل المدينة، مرتبة أعلى مقارنة بالمسلمين غيرالعرب [13] حين جعل عادات أهل المرينة مضدا تشريعيا و جعل بذلك التنظيم الاجتماعي للمدينة ميثال لكل المسلمين الأمر. فكرة التفوق للعنصر العربي ما تزال منتشرة لدى الخطاب الديني الأصولي .[14] ولكن هناك عامل آخر الذي يفسر هذه الظاهرة وهو المتعلق بالسلطة الاجتماعية والسياسية. لقد كان العنصر العربي يعتبر عامل هام للحصول على مشروعية السلطة الاجتماعية والسياسية لا سيما في القرون الأولى من الإسلام.

## ضعف الحركة النسوية

إن الامتيازات الممنوحة للرجال على حساب النساء هي أول انعكاسات الدين الإسلامي ،مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه، على المجتمعات الإسلامية التي لم تخطُ بعد إلى الأمام الخطوة الضرورية لتحقيق العدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن تكون إلا بالمساواة أمام القانون بين النساء و الرجال. إبتداء من سنوات السبعينات من القرن الماضي، عرفت الحركة النسوية ضعفا كبيرا. لقد أدى تعزيز النزعة المحافظة وظاهرة العودة إلى التقاليد، التي لم تسلم منها المرأة، إلى تناقص كفاح النساء من أجل أن تعامل المرأة بطريقة مساوية للتي يعمل بها الرجل أمام القانون وأمام المجتمع. فهن يقبلن، بما في ذلك الجامعيات والمتعلمات، التمييز les discriminations القائم على أساس الدين. فبالنسبة لهن، عدم المساواة تلك منصوص عليها في القرآن وبالتالي يجب تطبيقها و إحترامها. والواقع أن هذه الحجة، كما رأينا، ليست صحيحة بل هي سخيفة ما دام المسلمون لا يطبقون كل تعاليم القرآن. و مثلما لم يعد المشرع يأخذ بعين الإعتبار القوانين

13. فيما يتعلق بالمشكلة الهوية، إقرأ رزيقة عدناني، المصالحة الضرورية، صفحة 50.
14 3. أنطريوسف القرظاوي، من أجل صحوة راشدة ، ص.106

المتعلقة بالعبودية والعقاب البدني( قطع اليد) وحكم أهل الذمة و غيرها لأنها تمس بالكرامة الإنسانية ، رغم أنها مذكور في الآيات القرآنية، كان يجب أن يفعل نفس الشيء لما يتعلق الأمر بالمرأة أي لا يأخذ بعين الإعتبار القواعد التي تميز بين المرأة و الرجل و تحط من الكرامة الإنسانية للمرأة

## «الحداثة الإسلامية»

«الحداثة الإسلامية» مصطلح استعملته للإشارة إلى الجماعة الكبيرة من المثقفين المسلمين الذين يريدون اليوم التغيير و الحداثة، ولكنهم يدعون بأنهما تغيير وحداثة موجودين في القرآن. بالنسبة لهم، لا يمثل الإسلام أي مشكلة في عصرنا. كل ما هناك من مشاكل هي نتيجة لسوء تفسر القرآن والسنة. أما بالنسبة للحل، فيكمن حسبهم في إعادة التفسير. ومن بين الأسماء الأكثر شهرة في هذا التيار نجد محمد شحرور (1938-2019 ميلادية)، ومارغوت بدران Margot Badran (ولدت في عام 1938)، وزينة الطيبي (ولدت في عام 1954) وأسماء المرابط (ولدت في عام 1961). و الأسماء الثلاثة الأخيرة تدعي أنها من الحركة "النسوية إسلامية"-féminisme islamique.

ينكر أصحاب "الحداثة الإسلامية" الذين يقولون أن النص القرآني لا يثير أي مشكلة في زمانا هذا البعد التاريخي للنص القرآني أي يجعلونه خارج الزمان، مثلهم في ذلك مثل الأصوليين، وهو الذي نزل في القرن السابع الميلادي و خاطب المجتمع العربي بلغته أي راعيا ثقافته كما ينص على ذلك القرآن نفسه في الآية 4 من سورة إبراهيم .[15] هناك بالفعل الكثير من الأيات القرآنية التي تحمل بعدا شموليا إنسانيا، لكن هناك الكثير من الأحكام الأخرى المتعلقة بالمجتمع والسياسة التي تفتقر لهذا البعد. لذلك فإن أنصار "الحداثة الإسلامية" عندما يحاولون إثبات صحة كلامهم عن طريق تقديم تفسيرات جديدة كحل للمشاكل التي تطرحها هذه أحكام هذه الآيات اليوم، فهم في الواقع يحاولون أن يقولونها ما لم تقله و بالتالي كل ما يقومون به ليس إلا مجادلات كلامية ما داموا عاجزين عن إثبات صحة موقفهم أمام الخطاب الأصولي أو جعل المسلمين يقتنعون به.

و بهذا فإن الحركة "النسوية الإسلامية» قد ألحقت ضررًا بالغًا بكفاح المرأة من أجل حقوقها، وخاصة منذ سنوات 1970. لأنها تجعل الإسلام مصدر مشروعية نضالهن وإطار لتحديد نطاقه ، [16] و تؤكد أنها أنها لا يطالب إلا بما يأمر به الإسلام غير أنها لم تتمكن من أن يقتع المسلمين و الخطاب الديني خاصة أن الأحكام التمييزية ضد المرأة ليست إلا سوء فهم و تفسير ذكوري فاسد للقرآن المبدأ الذي تقوم عليه حركتها. أي أن أصحاب هذه الحركة االنسوية من انساء و الرجال لم يستطعوا أن يثبتوا أن عدم المساواة الموجودة في القرآن ليست عدم مساواة بل هي مساواة فهمت خطئا من طرف الرجال. مما يفسر لماذا النساء المسلمات اللواتي يدعين اليوم أنهن من أنصار حقوق المرأة féministes يقبلن بعدم المساواة القانونية التي تميزهن.

اليوم، يمثل الحجاب الوسيلة المثلى لقياس نجاح حركة الإسلاميين والأصوليين إلى درجة يمكن

15. "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ"، الآية 4 من سورة إبراهيم.

16. أنظر مقال رزيقة عدناني باللغة الفرنسية صدر بعنوان ، «الحركة النسوية الإسلامية: خدعة فكرية »، نُشر على موقع .marianne.net، بتاريخ 7 جوان (يونيو) 2021

فيها الحديث عن «مقياس الحجاب» « voilomètre » . فعلا يساعد الحجاب اليوم على تقييم ظاهرة تعزيز العامل الديني الإسلامي في صورته الأولى أي مثلما كان الأوائل، السلف، يتصورونه و يطبقونه، بما في ذلك في الغرب. ولقد شاركت الحركة "النسوية الإسلامية" على نطاق واسع في ظاهرة عودة الحجاب بحيث شجعت العديد من النساء الجامعيات والإداريات على ارتدائه- وهن يعتبرن الحجاب مأمور به في القرآن [17]- كعلامة على تحررهن لكن في حدود التوصيات القرآنية. إن الحجاب تمييزيdiscriminatoire في جوهره، لأنه يميز بين المرأة والرجل، وبين المرأة غير المحجبة والمرأة المحجبة و هو الدور الذي فرض من أجله في المجتمعات المحيطة بالبحر الآبيض المتوسط منذ القدم و ذلك قبل ظهور الإسلام بقرون عديدة. [18] . ينبغي التأكيد على أن الكثير من النساء اليوم أيضا يرتدين الحجاب لإستعراض معتقداتهن الدينية أي يجعلن منه علامة تمييز إجتماعي.



## 5. .الماضي باعتباره القيمة العليا

يتميز تاريخ المسلمين بالتراجع عما حققوه من المكتسبات و العودة إلى الوراء. و كأنها قاعدة خاصة بهم : فكلما حدث هناك تطور أو خطوا خطوة نحو المستقبل، يعمل المحافظون على إرجاعهم إلى الوراء حتى لا يبتعدوا عن الماضي مما يشكل عائقا آمام تطورهم من ناحية القيم والأخلاق والسلوك بوجه خاص. يقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010)، أن حضور الماضي قوي في فكر المسلمين إلى درجة أن " الحاضر غير حاضر".[19]بل حتى المستقبل يمتد إليه الماضي ويحتويه. ماضي القرن السابع الذي يمجده الخطاب الديني ويتغنى به ويقدمه على أنه الواقع المنشود، ولكن ليس الواقع التاريخي.

إن داعش، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وطالبان في أفغنستان هم أيضا حلموا بهذا الماضي وأرادوا تحقيق حلمهم. فإسترجعوا الرق والرجم وغيرها من أشكال العقوبات الجسدية. لقد أرادوا محو أربعة عشر قرنًا من التطور البشري. فصدموا العالم بما فيهم المسلمين. لكن الصدمة لم تكن قوية بما فيه الكفاية، بالنسبة للغالبية منهم، لحثهم على النقد الذاتي، والتساؤل عن كيفية نظرتهم للدين وتصورهم للمجتمع وكذلك علاقتهم بالغير. لم تكون قوية إلى الدرجة التي تجعلهم يتساؤلون عن الأسباب التي دفعتهم إلى الرغبة، و هم في القرن الحادي والعشرين، للعيش وفق معايير الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للقرن السابع أوتحثهم للبحث من أجل معرفة الأسباب التي جعلتهم يعودون إلى عصر الهمجية بعد كل الجهد الذي بذل من أجل أن يتطوروا إنسانيا ومن حيث القيم. ما منعهم من ذلك هو الخوف من الفكر العقلاني الإبداعي و من كل واقع غير الذي حدث في الماضي. لم يتمكنوا من التحرر من جميع النظريات والمفاهيم التي وضعها المسلمون حوالي القرن التاسع بهدف منع الفكر من التعبير عن نفسه وعرقلة نشاط العقل من أجل حماية الإسلام كما أراده الأقدمون.

17. أنظر رزيقة عدناني "الحجاب فريضة إسلامية" حجة غير مقنعة" مقال مترجم نشرته Marianne, novembre 2020 النسخة العربية علي الموقع razika-adnani.com

18. أنظ ر مقال رزيقة عدناني صدر باللغة الفرنسية تحت عنوان « لماذا تعد الدعوة إلى البوركيني باسم المساواة محض هراء»، على موقع marianne.net بتاريخ 5 سبتمبر 2019. النسخة العربية علي الموقع razika-adnani.com

19. محمد عابد الجابري نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي المركز الثقافي العربي، بيروت ، 1981، ص 12.

## المالكية والصوفية - نظريتان من الماضي

من العادة عند المغاربة إعتبار المالكية و الصوفية كأحسن المذاهب والمدارس الإسلامية و يقدمونهما كحل لمواجهة المشاكل التي يطرحها الدين خاصة في عصرنا هذا حيث يرى فيهما الكثير من الناس حلا لتصاعد الأصولية والإسلاموية. مما يتماشى تمامًا مع روح السلفية التي ترى أن الحقيقة والخلاص لا يمكن أن ينبعا إلا من الأسلافما دام كلتا العقيدتين ترجعان إلى القرن الثامن. من الواضح أنه لا يكفي أن تكون الفكرة قديمة للحكم عليها بالفساد، مثلما لا يكفي أن تكون جديدة لتكون صادقة و صحيحة. لكن المالكية كما أسلفنا القول مذهب فقهي أي قانوني وبالتالي سياسي. وإذا كانت الإسلاموية l'islamisme تعني الإسلام السياسي، فإن المالكية هي بهذا المعنى إسلاموية ، ولا يمكن للإسلام السياسي أن يكون حلا للإسلام السياسي. ولا تدعو المالكية أن يكون البعد القانوني أي السياسي جزءا لا يتجزء من الإسلام فحسب و لكن تريد أيضا أن تكون القواعد و القوانين التي تنظم المجتمع الإسلامي هي تلك التي نظمت المجتمع في المدينة في القرن السابع الميلادي. وهي بهذا مذهب سلفي أيضا، ومن المفارقة أن نظن أن مذهبًا سلفيًا يمكنه أن يكون حلاً للسلفية. مع التذكيرأن مشكلة الإسلام اليوم تكمن في النظرة السلبية للفكر العقلاني الخلاق كمصدر للمعرفة و المذهب المالكي أول من اتخذ موقفا سلبيا من الفكر في تاريخ الإسلام.[20] ثم إن الصوفية في نهاية المطاف اعترفت بالجانب القانوني للإسلام. يمثل الإمام الغزالي (1058-1111 م) خير مثال على التوفيق بين الصوفية والفقهاء بصفته صوفيا و فقيها، ومن أتباع الشافعية والأشعرية. وقد كتب عن النقل قائلا : "إن جواز التأويل موقوف على استحالة قيام البرهان على استحالة الظاهر.[21]. » ويبدي الكاتب الصوفي Éric Geoffroy (إيريك جفروا) رأيه بشأن ابن تيمية الذي كان فقيهًا و متكلما : « لا ننسى أن هذا الشيخ السوري كان صوفيًا [22] . » إن عجز المسلمين عن التحرر من قيود الماضي يرجع إلى كون الإسلام لم يحدث فيه تطور ولم عرف تجديدا و هو الذي يشرف على المجتمع و الفرد والسياسة والفكر. أي تطور في المجال المجتماعي و السياسي دون يسبقه أو يرافقه إصلاح يعمل علي تطوير الدين، يكون مآله الفشل

## إصلاح الإسلام، مشروع النهضة

برزت فكرة إصلاح الإسلام في الفكر الإسلامي في مطلع القرن العشرين عندما أدرك السياسيون والمفكرون الذين حملوا مشروع النهظة أنه لا سبيل للخروج من قيود الماضي وتحرير مجتمعاتهم من التخلف دون تجديد الإسلام وجعله أكثر انسجامًا مع القيم الحديثة. لكن النهضة أخفقت في إصلاح الإسلام. إذا كان المحافظون يتحملون قدرًا كبيرًا من المسؤولية اتجاه هذا الإخفاق، فإن الإصلاحيين يتحملون نفس القدر من المسؤولية لأنهم لم يبدؤا عملهم الإصلاحي بإصلاح الصورة

20. لمطالعة هذا الموضوع، انظر كتاب للمؤلفة رزيقة عدناني بعنوان *Islam : quel problème ? Les défis de la réforme* (الإسلام : ما المشكلة؟ تحديات الإصلاح)، UPblisher, 2017ـ{أفريقيا الشرق، المغرب 2018

21. أبو حامد الغزالي فصل في التفرقة بين الإسلام و الزندقة ، 1993 ص. 45.

22. Éric Geoffroy, *L'islam sera spirituel ou ne sera plus*, Seuil, 2009, p. 110.

التي كانت لديهم عن الفكرو العقل. إن إصلاح الإسلام أي تجديده ليتناسب مع عصر الحداثة يتطلب أولاً إصلاح الصورة التي لدى المسلمين عن الفكر العقلاني الإبداعي. لا بد من إعادة تأهيل الفكر الحر والعقلاني كمصدر للمعرفة بعد انهزامه أمام الوحي و ذلك حوالي القرن الثاني عشر. كان الإصلاح الذي قدمه الإصلاحيون مشروطًا دائمًا بحدود تقيد عمل الفكر و مجال استعمال العقل حتى لا يتعدى حدود الدين. هكذا قالوا بالاجتهاد بشرط أن لا يتعلق بآيات التي يعتبرونها صريحة وقواعدها بذلك ثابتة. غير أن تلك الآيات والقواعد هي بالتحديد التي تتطلب الإصلاح. و بالتالي فإن القيود التي وضعوها للفكر هي العقبة الإبستمولوجية و النفسية التي حالت دون تحقيق الإصلاح. كما أن الإصلاحيين لم يتمكنوا من تغيير تصور الإسلام الذي فرضه الفقهاء الذين أردوه أن يكون دين و شريعة في حين أن تحديث السياسة و تنظيم الدولة العصرية لا يمكن أن يتحقق دون يكون الإسلام دين وليس سياسة.

هكذا لم تتمكن النهضة من تقديم إجابات أخرى على السؤالين الرئيسيين في الفكر الإسلامي غير التي قال بها التيار المحافظ . الأول متعلق بالفكر كمصدرللمعرفة و المكانة التي يجب أن تكون له أمام الوحي و الثاني متعلق بعريف الإسلام هل هو دين فقط أو دين و تنظيم إجتماعي في نفس الوقت؟ كرر التيار الإصلاحي نفس المواقف التي اختارها المسلمون في القرن الثالث عشر والتي أدت إلى سقوط الحضارة الإسلامية و كان ذلك سبب فشل حركة النهضة و ليس العوامل السياسية والجيوسياسية للقرن العشرين أي الاستعمار، وتأسيس دولة إسرائيل عام 1948 والهزيمة العسكرية التي لحقت بالدول العربية في عام 1967. و إنما كانت أسباب فشلها داخلية و متعلقة بالفكر الآسلامي. أما تلك العوامل السياسية والجيوسياسية فلقد قدمت حججًا غير متوقعة استغلها الإسلاميون والمحافظون في معركتهم ضد الحداثة.

## إصلاحيو ما بعد النهضة

لم يفعل الإصلاحيون – رجالاً كانوا أم نساء – أو الذين يعتبرون أنفسهم كذلك ممن ظهروا بعد النهضة أفضل من الذين سبقوهم . إذ لديهم نفس النظرة إلى لإصلاح التي تقوم على ابستمولوجية سلفية ويخضعون الفكر لنفس الشروط التي استعملها إصلاحيون النهضة. ويدافع البعض ممن أُطلق عليهم مصطلح "السلفيون الحدثيون" عن أفكار جديدة مثل كالديمقراطية، والمساواة، بل وحتى الفصل بين الدين والسياسة، كالأردني شاكر النابلسي (1940-2014)، لكن مع التأكيد دائم أنها أفكار كانت معروفة لدى لمسلمين الأوائل ( الأسلاف). المبدأ هو دائما نفسه: الفكرة لا تكون صحيحة إلا إذا كانت معروفة لدى لسلف[23]. ويعتبر البعض الآخر ممن أسميهم " الحداثيون الإسلاميون" أنفسهم إصلاحيين أيضا لأنهم يدعون أنهم يناضلون من أجل إصلاح الإسلام والمجتمع. و هم يدافعون بالفعل عن بعض الأفكار التي تنتمي إلى الحداثة مثل العدالة و المساواة. لكنهم يبحثون علي الأدلة لصدق كلامهم في القرآن و سنة االرسول و ليس في كتب الأوليين مما يميزهم عن السلفيين. أما عن المشاكل التي يطرحها الإسلام في مجتمعاتنا

23. لمطالعة هذا الموضوع، انظر كتاب المؤلفة رزيقة عدناني بعنوان Islam : quel problème ? Les défis de la réforme ? (الإسلام، ما هي المشكلة تيلا الإصلاح؟)، المرجع السابق، ص. 178.

الحديثة، فهم يحملون المسؤلية كلها للمفسرين لسوء فهمهم للقرآن. غايتهم إثبات أن الإسلام مصدر الحداثة و التغيير اللذان يريدونهما وبالتحديد النصوص القرآنية و ليس مستمدين من الغرب ، بالتالي فخطابهم هو " تريد الحداثة لكنها إسلامية". تنتمي النسوية الإسلامية التي أشرت إليها أعلاه إلي هذا الموقف و مثله تقدم إعادة التفسير كحل لكل المشاكل المطروحة. المشكل أن تفسيرات الحداثيون الإسلاميون تؤدي إلى مجادلات و منازعات مطولة مع المحافظيين حول معاني الآيات، حيث كل واحد يريد أن يثبت أن تفسيره هو الصحيح، ولكنهم لم يتمكنوا أبدًا من أولا إثبات آن تفسيراتهم هي الصحيحة و ثانيا تقديم حلول ناجعة للمشاكل التي يطرحها الإسلام في مجتمعات اليوم لمجرد أنهم ينكرونها.

## لا تولّد التغيير انتفاضات

خلال فترة النهضة، كان تحديث المجتمعات الإسلامية كبيرا وهاما من نواحٍ عديدة. ولكن فشلت النهضة في نهاية المطاف، واليوم تعرف إنجازاتها تراجعا مستمرا. أما عن السبب ذلك فيرجع إلى كون الإسلام، مثلما يتصوره المسلمون ويطبقونه، الذي يشرف على جميع نواحي المجتمع ويـشكّل فكر الناس وطريقة تدبرهم، لم يواكب التغير الكبير الذي عرفته المجتمعات الإسلامية أي أنه بقي في صيغته التقليدية التي وضعت ما بين القرنين السابع والعاشر.

هذا الغياب للإصلاح الحقيقي للدين هو السبب أيضًا في عجز الانتفاضات الشعبية عن إحداث ثورة أي تغيير جذري في المجتمعات الإسلامية، سواءً على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الإنساني. ففي كل احتجاج شعبي، نعلن عن قيام ثورة وننبهر أمام عالم جديد بصدد الولادة. ولكن سرعان ما يختفي مصطلح الثورة من خطاب الناس. غضب الشعوب في المجتمعات الإسلامية ليس فقط لا يخلق التطور بل يؤدي أيضًا إلى تقوية التقاليد والطابع الديني المحافظ، ويعزز ظاهرة التراجع إلى الوراء.

إذا كان "الإصلاح هو الروح الحقيقية للثورة"، [24]فإن الإصلاح الثوري لا يمكن أن يوجد بدون وجود أفكار إجتماعية و سياسية و أخلاقية جديدة. وهذا هو بالضبط المستوى الذي تتعطل فيه المجتمعات الإسلامية. ما زال التطلع إلى المستقبل يثير الخوف إلا إذا كان هذا المستقبل متصورا كاستمرار للماضي أو عودة إلي القديم. من المبادئ التي تأثر علي النفوس والضمائر المبدأ الذي يقول أن "كل بدعة ضلالة" الذي فرضه الأصوليون والمحافظون في القرن العاشر وينسبه الكثيرون إلى الرسول. هذا المبدأ، الذي يجعل الإبداع وإنشاء الجديد خطيئة، يفسر لماذا الحركات التي تريد التغييرليست قادرة على توليد أفكار جديدة ضرورية لتحقيق هذا التغيير. يمتنع المسلمون عن التفكير في التغيير خارج الحدود التي رسمها السلف والنطاق الذي حدده على أنه هو الحقيقة. فتراهم يخرجون إلى الشوارع يصرخون رغبتهم في التغيير بل ينادون حتى بالمساواة والحرية، ولكنهم يرفضون أن يتصوروا أنفسهم في مستقبل لا يتوافق مع الماضي أو أن يضعوا معايير اجتماعية وسياسية جديدة وبالتالي فهم لا يحاولون أن يسنوا النظم والقوانين التي تمكنهم من تحقيق تلك الحرية والمساواة بل يريدون إخضاع هاتين القيمتين لتصورهم

24. Cynthia Fleury, *Les Pathologies de la démocratie*, Le Livre de poche, coll. « Biblio essais », 200 p. 54.

السلفي للمجتمع والسياسة والعلاقة بين بين المرأة والرجل و مع الآخر. وبالتالي فهم لا يملكون أي مشروع حقيقي جديد للمجتمع. في كل مرة يفرض الإسلاميون والمحافظون أنفسهم لأنهم هم فقط من يقترح المشاريع الاجتماعية، ولكن جميعها مشاريع تنصب في قيم ونظم الماضي التي يكررونها. مما يجعل الحركات الشعبية تنتهي بالمزيد من تدخل الدين في المجال القانوني والسياسي، وبالتالي بالمزيد من التخلي عن المكاسب التي حققتها النهضة في مجال الحداثة وقيمها المتمثلة في المساواة والحرية [25].

في الواقع، لا يوجد مجتمع استطاع أن يقوم بالعودة الكاملة إلى الماضي. لا يمكن للإنسان أن ينسلخ تمامًا عن عصره. والمجتمعات المغاربية اليوم ليست هي مجتمعات الأمس، فما بالك أن تكون مجتمعات القرن السابع. لذلك فالعودة إلى الماضي لا تتعلق بالجانب المادي ولكن بالمعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تنعكس على السلوك الفردي والجماعي التي لا يريدون تغييرها. فاليوم، إذا كانت المرأة في المجتمعات الإسلامية تعمل وتذهب إلى الجامعة، إذا كان الأزواج يذهبون إلى المطاعم، وإذا كان استخدام الشبكات الاجتماعية قد انتشرت على نطاق واسع، لم يتغير أي شيء فيما يتعلق بالمساواة القانونية بين الرجل والمرأة، واحترام الحياة الخاصة للآخر، والحريات الفردية و على رأسها حرية المعتقد.

في فيديو تم تصويره في المغرب، قال شباب الذين يبدوا على لباسهم و تسريحات شعرهم أنهم يؤيدون أن يواكبوا العصر أن المرتد يجب أن يقتل. جعل الخطاب الديني المسلمين يظلون في الماضي باقيين فيه كلما تعلق الأمر بالقيم والمعايير.

وإذا كان البعض ممن يدعون الحداثة، في الغرب خاصة، يطالبون بالحرية والمساواة، فإن هذه المصطلحات قد أخذت في خطابهم معنى آخر، المعنى الذي منحه إياها الإسلاميون. هكذا أصبحت عندهم المساواة بين الرجل و المرأة روحية، أي مساواة أمام الله، وليست اجتماعية ولا قانونية. أما عن كلمة الحرية فهي لا معنى لها أوغاية سوى الدفاع عن قيمهم التي هي نفسها لا تعترف بالحرية.

## 6. التنازل، إلى أي مدى؟

إلى أي مدى سيكون التخلي عن مكتسبات النهضة ؟ هذا السؤال يستحق أن يطرح لأن تخلي عن هذه المكاسبات وهو حال جميع المجتمعات الإسلامية، مستمر. ماذا سيبقى غدا من تلك المساواة والحريات التي تحققت، و لو كانت قليلة، بفضل إرادة الخروج من التخلف ليس المادي فقط و إنما الإنساني و الأخلاقي والعيش في الحاضر في مقابل التشبث بالماضي؟ في الحقيقة منذ البداية، تأرجح موقف المسلمين تجاه هاتين القيمتين ما بين التردد من جانب الكثير من أنصار الحداثة والرفض القاطع من طرف الأصوليين والإسلاميين. لقد كان أصحاب الفريق الأول

25. أنظر مقال رزيقة عدناني De “Algérie libre et démocratique” à «État civil et non militaire» Econostrum, mars 2021قراءة المقال على الموقع

يتطلع إلى الحداثة لكنهم يريدونها غير متعارضة مع قيمهم التقليدية و ذلك بالتحديد في مجال الأسرة. أما الفريق الثاني، و منهم رجال الدين أو أطباء و مهندسين و كتاب، فقد إعبروها شرا في ذاتها. على سبيل المثال، يقول الطبيب الجزائري أحمد عروة (1926-1992) إن الديمقراطيات الحديثة «لا تنطبق على المثل الإسلامي الأعلى، لسبب واضح هو أنها نتاج حضارة تسيطر عليها القيم المادية [26]». من المدهش أن يعتبر احترام الحريات الفردية و المساواة في الإنسانية و في الحقوق تعبيرًا عن القيم المادية...

إن القلق بشأن هذا التقهقر أمر مشروع. لأن التخلي عن الحداثة يعني العودة إلى العصر الذي كان يسود فيه الجانب البدائي للإنسان. عصر العبودية، وأهل الذمة وسجن النساء في البيوت مدى الحياة. عندما يتعلق الأمر بالسلوك البشري، فإن الحداثة ليست مرتبطة بالزمان و لا تعني «الآن» بل هي سن الرشد للبشرية. فعلا لا يُنشأ أفكار الحداثة، والحرية، والمساواة، إلا من بلغ مستوا معينًا من النضج، ولا يعتبر هذه القيم قواعدا لسلوكه الفردي والاجتماعي إلا من كان قادرا على التحكم بغرائزه. ولا ينظر إلى الآخر باعتباره مساويًا له في الكرامة والحقوق إلا من كان قادرًا على التحكم في أنانيته ورغبته في الهيمنة وميله إلى الوحشية.

إلى أي مدى سيبلغ التخلي عما حققته الإنسانية من نضج؟ هذا السؤال يفرض نفسه نظر للسرعة التي تحدث بها هذه العودة إلى الوراء. هل ستسجن النساء في المغربMaghreb مجددًا؟ هل سيُمنعن من الخروج أو السفر أو حتى من حقهن في التعليم؟ هل سيباع العبيد مرة أخرى في أسواق الجزائر أو تونس أو الرباط؟ وهل سيُعاد العقاب البدني ونظام أهل الذمة؟ لم تعد هذه المخاوف بعيدة عن الواقع بعد أن تمكّن داعش وطالبان والموالي في إيران من الوصول إلى السلطة وفرضوا ممارساتهم للسياسة وأصبح الغرب نفسه ليس في مأمن من هذا التراجع إلى الوراء.

## العودة إلى الماضي، ليس الغرب في مأمن

منذ نشر كتاب انحدار الغرب للكاتب أوسفالد سبينغلر (1880-1936)، والذي نُشر في عام 1918، كثيرون هم من يتوقعون نهاية الحضارة الغربية. واليوم يكشف الواقع بشكل متزايد أن الغرب غير قادر على الدفاع عن قيمه. [27]مشاكل كثيرة أضعفته كالحرب في أوكرانيا، والمشاكل الاقتصادية، والإيديولوجيات الجديدة المنحرفة الآتية من الولايات المتحدة، ، والهجرة غير المتحكم فيها، وصعوبة الاندماج، وتصاعد النزعة الإسلامية، وما إلى ذلك. ومن الأمثلة على ذلك حملة الترويج للحجاب التي قام بها مجلس أوروبا في عام 2021، رغم أنه يشكل الممارسة الأكثر قمعًا وتمييزًا ضد النساء. إن الغرب، الذي كان لفترة طويلة القطار في مجال حماية الحريات وحقوق المرأة، هو اليوم يدوس على قيمه.

دور الحضارة الغربية في ظهور النهضة وتحديث المجتمعات الإسلامية بالأمس حقيقة لا يمكن إنكارها. اليوم، البلدان التي لها ممارسة تقليدية أصولية للإسلام هي التي تمارس أكثر فأكثر

26. أحمد عروة الإسلام والديمقراطية *Islam et démocratie*، إصدارات دار الكتب، 2003 ص 16.

27. انظر مقال رزيقة عدناني الصادر بالفرنسة تحت عنوان « Le voile : l'Occident ne sait plus défendre ses valeurs » (الحجاب: الغرب لم يعد قادرًا على الدفاع عن قيمه)، والمنشور من طرف Filmédia razika-adnani.com. بتاريخ 19 نوفمبر 2021

تأثيرها و تفرض معاييرها بصورة متزايدة معتمدة في ذلك على قوتها المالية ليس فقط في البلدان الإسلامية وإنما في الغرب أيضًا. هكذا فقد عهد الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفاFIFA)، إلى قطر بتنظيم المباريات العالمية 2022، مغمظا عينيه على التمييز الذي يمارسه هذا البلد بحق النساء باسم الشريعة و عدم احترامه للحريات الفردية. اليوم حكومات تمارس التمييز ضد المرأة لها مقاعد في مؤسسات الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الإنسان. عندما عاد الطالبان إلى السلطة في أفغانستان، أعادوا فرض قواعد تدوس تماما على حقوق الإنسان، دون أن يهتموا بما قد يقوله المجتمع الدولي أو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

إن المساواة بين جميع البشر، ولا سيما بين النساء والرجال، هي أنبل وأثمن ما أهدته الحضارة الغربية للبشرية. واليوم، البلدان المصدرة للإسلام السياسي المتطرف تضاعف جهودها الرامية إلى إقناع الناس بأن الرجال بطبيعتهم أفضل من النساء و إن الله هو الذي فضلهم على النساء. وعندما يتحدثون عن المساواة، ويدعون أنهم من الدافعين عنها، لكنهم ينهون خطابهم دائما بأن المرأة ستحظى بكامل حقوقها، وفق ما تمنحه لها الشريعة الإسلامية و ما تستحقه، مثلما تنص على ذلك المادة 25 من وثيقة مكة المكرمة، الموقّعة في ماي 2019 من قبل 1200 مشارك من البلدان الإسلامية من المشرفين على أمور الدين، جميعهم رجال، في ندوة نظّمتها رابطة العالم الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

إذا تخلت البشرية عن الحرية و المساواة في الحقوق والكرامة لجميع البشر، فإنها ستتخلى عن جزء كامل مما حققته في مجال سعيها نحو نضجها. لكن ليس الإسلاميين، النازحيين الذين استوطنوا بالغرب، وحدهم من يجرون الغرب إلى الوراء. الأصوليون الغربيون لهم دورهم في ذلك أيضا. ففي جوان 2022، أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، تحت ضغط من اليمين المسيحي الأكثر تحفضا، إلغاء حكم "رو" ضد ويد"، الذي يضمن حق الإجهاض الذي كان حق دستوري منذ سنة 1973.

## 7. العمل داخل الإسلام

يعلمنا التاريخ أنه لا يوجد إصلاح أو تغيير يكون في مأمن من كل تهديد بالتراجع إلى الوراء. ولهذا السبب و بالنسبة لحقوق الإنسان، لابد من اليقظة الشديدة والدائمة. ومع ذلك، عندما تقوم حضارة على عنصر هام كالدين، خاصة لما يتحكم هذا الدين في جميع المجالات كالإسلام، فلا يمكن تحقيق أي تغيير دون إصلاح الدين. إصلاح الإسلام، الذي هو العمل بداخله لتمكينه من التطور، ضروري لتوقيف هذا التراجع إلى الماضي والتخلي عن إنجازات قرن ونصف من الجهود والنضال لمثلي لنهضة، لتجنب انحدار الإنسان و تقهقره.

لا يمكننا أن نقول لأكثر من مليار من الناس تخلوا عن الإسلام، لكن من واجبنا أن نقول لهم أن طريقة أخرى يكونون بها مسلمين ممكنة. لم يطبق المسلمون جميع التوصيات القرآنية قط

طوال تاريخهم ولا يمكنهم فعل ذلك حتى لو أرادوا، لأن الكثير منها في تعارض. لذلك فالمسلمين أهملوا التوصيات التي لا يتوافق مع ثقافتهم واحتياجاتهم ومصالحهم السياسية والاجتماعية واحتفظوا بالآخرين. لماذا لا يفعل اليوم الشيء نفسه؟ يهملون توصيات الآيات التي تمثل مشاكل في عصرنا هذا ولا تتفق مع القيم الحالية ويعملون بتلك التي تحمل خطابا إنسانيا شاملا كالتي تؤكد علي الكرامة الإنسانية. كالآية 70 من سورة 17، الإسراء. بالنسبة للخطاب الديني هذا الكرم يتعلق فقط بالصورة الجسدية. لكن الكرامة الإنسانية تتمثل في احترام الإنسان وحقوقه الإنسانية وعدم الاعتداء عليها. وكذلك كالآية 105 من سورة 5، المائدة التي تؤكد على احترام الحريات الفردية. هذه الآية التي اعتبرها المسلمون الأوائل أنها منسوخة كما أكد على ذلك السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن ومسلمو اليوم يكررون ذلك وكأنه الحقيقة المطلقة.

إذا لم يتمكن المسلمون من القيام بهذا التجديد الحقيقي لدينهم، ليس لأن ذلك مستحيلا، ولكن لأنهم يفتقرون إلى الإرادة الكافية للقيام بذلك. وبالتالي، فإن إصلاح الإسلام يتمثل في بناء، من نفس النصوص القرآن، إسلام جديد يتكيف مع قيم الإنسانية: المساواة والحرية، وهما شرطان لتحقيق كرامة الإنسان. لكي يتحقق هذا، يجب تحرير الفكر من قبضة القدماء، من إبستمولوجيتهم ونظرياتهم ومبادئهم التي يحيطون بها الإسلام. الهدف من هذا الإصلاح ليس تجديد الشريعة للسماح لها بالاستمرار في إدارة المجتمع، ولكن لكي يستطيع المسلمون أن يعيشوا دينهم دون أن يصطدموا بقوانين بلادهم الناتجة عن العقل. لهذا السبب يجب أن يضمن هذا الإصلاح أولاً أن يكون الإسلام دين وليس سياسة. هذا هو الشرط الذي لا غنى عنه إذا أردنا تحقيق للدولة الحديثة، أي أن تكون دولة تلبي احتياجات الأفراد وليس احتياجات الله. هذا هو معنى وجود الدولة وهدف العقد الاجتماعي. الإصلاح السياسي هو تحرير الدولة من قبضة الدين. لكن الخلط بين الدين والسياسة لا يضر بالدولة فقط وإنما بالدين أيضا لأنه يمنعه من التطور والازدهار. مبدأ "الإسلام دين الدولة" لا يفيد الدولة ولا الإسلام.[28]

يجب على الجزائريين والمغاربة والتونسيين، رجالاً ونساءً، الذين بقوا متمسكين بقيم الحداثة وحقوق الإنسان، أن يعتمدوا على أنفسهم. ليس فقط لأن الغرب نفسه مهدد بالتراجع إلى الوراء ولا يمكنهم الاعتماد عليه من أجل الدفاع عن المساواة كمبدأ للعدالة والحرية، ولكن لأنهم يجب أن يحملوا أفكارا جديدة قادرة على إحداث إصلاحات تكون بدورها قادرة على إحداث ثورة في المجتمع والسياسة والإنسان نفسه. بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، إن إصلاح الإسلام هو أساس كل الإصلاحات الأخرى. لكي يتمكن المسلمون من الشروع في إصلاحات اجتماعية وسياسية، لتغيير واقعهم ومصيرهم، من المهم أن يصاحب إصلاح الإسلام كدين تغيير وتطور المجتمع والسياسة.

28. رزيقة عدناني "الإسلام دين الدولة " لا يخدم لا الدولة و لا الإسلام، نشرتهAlgérie Cultures النسخة العربية علي الموقع razika-adnani.com

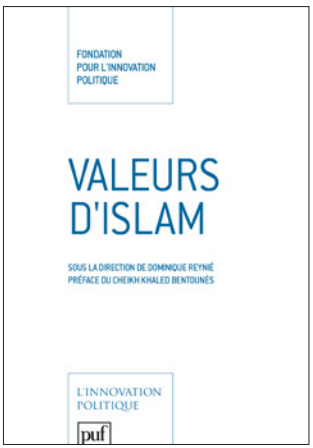
FONDATION
POUR L'INNOVATION
POLITIQUE
VALEURS
D'ISLAM
SOUS LA DIRECTION DE DOMINIQUE REYNIÉ
PRÉFACE DU CHEIKH KHALED BENTOUNÈS
L'INNOVATION
POLITIQUE
puf

VALEURS D'ISLAM 1
LE PLURALISME
RELIGIEUX EN
ISLAM, OU LA
CONSCIENCE
DE L'ALTÉRITÉ
التعددية
Éric GEOFFROY

قيم الإسلام 1
التعددية الدينية
في الإسلام،
أو الوعي بالغيرية
إيريك جوفروا
جانفي 2015

VALEURS D'ISLAM 2
CORAN, CLÉS
DE LECTURE
قراءات
Tareq OUBROU

قيم الإسلام 2
القرآن،
مفاتيح للقراءة
طارق أوبرو
أفريل 2015

VALEURS D'ISLAM 3
L'HUMANISME
ET L'HUMANITÉ
EN ISLAM
الإنسية
Ahmed BOUYERDENE

قيم الإسلام 3
الإنسانية والإنسية
في الإسلام
أحمد بويردان
أفريل 2015

VALEURS D'ISLAM 4
LE SOUFISME :
SPIRITUALITÉ
ET CITOYENNETÉ
المواطنة
Dariya KHARI

قيم الإسلام 4
التصوف:
روحانية ومواطنة
باريزا الخياري
جوان 2015

VALEURS D'ISLAM 5
ISLAM ET
CONTRAT SOCIAL
الميثاق
Philippe MOULINET

قيم الإسلام 5
الإسلام
والميثاق الاجتماعي
فيليب مولييه
أوت 2015

VALEURS D'ISLAM 6
L'ISLAM
ET LES VALEURS
DE LA
RÉPUBLIQUE
الجمهورية
Saad KHIARI

قيم الإسلام 6
الإسلام
وقيم الجمهورية
سعد الخياري
جوان 2015

VALEURS D'ISLAM 7
ÉDUCATION
ET ISLAM
التربية
Mustapha CHERIF

قيم الإسلام 7
التربية في الإسلام
مصطفى الشريف
أكتوبر 2015

VALEURS D'ISLAM 8
LES FEMMES
ET L'ISLAM :
UNE VISION
RÉFORMISTE
المرأة
Asma LAMRABET

قيم الإسلام 8
النساء والإسلام،
رؤية إصلاحية
أسماء المرابط
أكتوبر 2015

VALEURS D'ISLAM 9
ISLAM ET
DÉMOCRATIE :
LES FONDEMENTS
الشورى
Ahmad AL-RAYSUNI

قيم الإسلام 9
الإسلام والديمقراطية:
الأسس
أحمد الريسوني
نوفمبر 2015

VALEURS D'ISLAM 10
ISLAM ET
DÉMOCRATIE :
FACE À LA
MODERNITÉ
الحداثة
Mohamed BEDDY EDMOU

قيم الإسلام 10
الإسلام والديمقراطية
في مواجهة الحداثة
محمد بدّي ابنو
ديسمبر 2015

VALEURS D'ISLAM 11
CHIITES ET
SUNNITES :
PAIX IMPOSSIBLE ?
السنة والشيعة
Mathieu TERRIER

قيم الإسلام 11
الشيعة والسنّة:
سلام مستحيل ؟
ماتيو تيرّييه
جانفي 2016

Eva JANADIN
Anne-Sophie MONSINAY
UNE MOSQUÉE MIXTE POUR UN ISLAM SPIRITUEL ET PROGRESSISTE
Février 2019

إيفا جنادان
آن-صوفي مونسيناي
مسجد مختلط لإسلام روحاني وتقدمي
جويلية 2019

Janvier 2018
LIBÉRER L'ISLAM DE L'ISLAMISME
Mohamed LOUIZI

Septembre 2015
CRISE DE LA CONSCIENCE ARABO-MUSULMANE
Malik BEZOUH

Juin 2016
PORTRAIT DES MUSULMANS DE FRANCE : UNE COMMUNAUTÉ PLURIELLE
Nadia HENNI-MOULAÏ

Juin 2016
PORTRAIT DES MUSULMANS D'EUROPE : UNITÉ DANS LA DIVERSITÉ
Vincent TOURNIER

LIBERTÉS :
L'ÉPREUVE DU SIÈCLE
Une enquête planétaire sur
la démocratie dans 55 pays
Sous la direction de Dominique Reynié
2022

الحريات: اختبار القرن
دراسة استقصائية عالمية للديمقراطية في
55 بلدا
تحت إشراف دومينيك ريني
2022

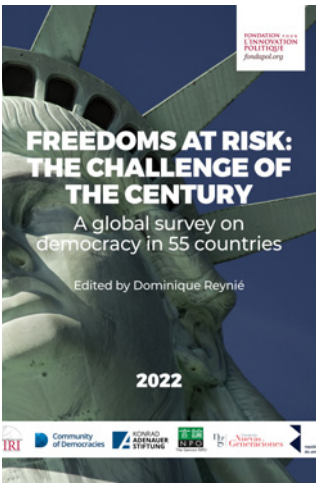
FREEDOMS AT RISK:
THE CHALLENGE OF
THE CENTURY
A global survey on
democracy in 55 countries
Edited by Dominique Reynié
2022

LIBERTADES:
EL DESAFÍO DEL SIGLO
Un estudio global sobre
la democracia en 55 países
Editado bajo la coordinación de Dominique Reynié
2022

LIBERDADES:
O DESAFIO DO SÉCULO
Uma pesquisa planetária sobre
a democracia em 55 países
Sob direção de Dominique Reynié
2022

危機に瀕する自由：
今世紀の課題
世界55か国民主主義世論調査
ドミニク・レニエ編集
2022

# NOS PUBLICATIONS

**Complexité. Critique d'une idéologie contemporaine**
Sophie Chassat, juin 2023, 40 pages

**Politique migratoire : que faire de l'accord franco-algérien de 1968 ?**
Xavier Driencourt, mai 2023, 29 pages

**De la transition écologique à l'écologie administrée, une dérive politique**
David Lisnard et Frédéric Masquelier, mai 2023, 30 pages

**Pour un nouvel ordre énergétique européen**
Cécile Maisonneuve, avril 2023, 56 pages

**Le XXIe siècle du christianisme - édition de poche**
Dominique Reynié (dir.), éditions du Cerf, mars 2023, 378 pages

**Élections, médias et réseaux sociaux : un espace public en décomposition**
Victor Delage, Dominique Reynié, Mathilde Tchounikine, mars 2023, 32 pages

**Souveraineté, maîtrise industrielle et transition énergétique (2)**
**Transition énergétique, géopolitique et industrie : quel rôle pour l'État ?**
Jean-Paul Bouttes, mars 2023, 48 pages

**Souveraineté, maîtrise industrielle et transition énergétique (1)**
**Les conditions de réussite du programme nucléaire français de 1945 à 1975**
Jean-Paul Bouttes, mars 2023, 44 pages

**Immigration : comment font les États européens**
Fondation pour l'innovation politique, mars 2023, 46 pages

**La politique danoise d'immigration : une fermeture consensuelle**
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2023, 57 pages

**L'opinion européenne 2020-2022**
Dominique Reynié (dir.), éditions Marie B/collection Lignes de Repères, décembre 2022, 240 pages

**Innovation politique 2021 (tome 2)**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2022, 340 pages

**Innovation politique 2021 (tome 1)**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2022, 440 pages

**Maghreb : l'impact de l'islam sur l'évolution sociale et politique**
Razika Adnani, décembre 2022, 36 pages

**Italie 2022 : populismes et droitisation**
Anna Bonalume, octobre 2022, 60 pages

**Quel avenir pour la dissuasion nucléaire ?**
Bruno Tertrais, octobre 2022, 39 pages

**Mutations politiques et majorité de gouvernement dans une France à droite**
Sous la direction de Dominique Reynié, septembre 2022, 64 pages

**Paiements, monnaie et finance à l'ère numérique (2)**
**Les questions à long terme**
Christian Pfister, juillet 2022, 34 pages

**Paiements, monnaie et finance à l'ère numérique (1)**
**État des lieux et perspectives à court-moyen terme**
Christian Pfister, juillet 2022, 47 pages

**La montée en puissance de l'islamisme woke dans le monde occidental**
Lorenzo Vidino, juin 2022, 29 pages

**2022, présidentielle de crises**
Sous la direction de Dominique Reynié, avril 2022, 80 pages

**Les déchets nucléaires : une approche globale (4)**
**La gestion des déchets : rôle et compétence de l'État en démocratie**
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 49 pages

تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي والسياسي لبلدان المغرب الثلاث

**Les déchets nucléaires : une approche globale (3)**
**L'enjeu des générations futures**
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 41 pages

**Les déchets nucléaires : une approche globale (2)**
**Les solutions pour maîtriser le risque effectif**
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 42 pages

**Les déchets nucléaires : une approche globale (1)**
**Déchets et déchets nucléaires : durée de vie et dangers potentiels**
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 49 pages

**Radiographie de l'antisémitisme en France – édition 2022**
AJC Paris et Fondation pour l'innovation politique, janvier 2022, 38 pages

**Prestataires de santé à domicile : les entreprises au service du virage ambulatoire**
Alice Bouleau et Nicolas Bouzou, janvier 2022, 34 pages

**Libertés : l'épreuve du siècle**
Sous la direction de Dominique Reynié, janvier 2022, 96 pages
Enquête réalisée en partenariat avec l'International Republican Institute, la Community of Democracies,
la Konrad-Adenauer-Stiftung, Genron NPO, la Fundación Nuevas Generaciones et República do Amanhã

**Élections départementales et régionales 2021 : une analyse cartographique**
Céline Colange, Sylvain Manternach, décembre 2021, 76 pages

**Innovation politique 2020 (tome 2)**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2021, 428 pages

**Innovation politique 2020 (tome 1)**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2021, 344 pages

**Défendre l'autonomie du savoir**
Nathalie Heinich, novembre 2021, 32 pages

**Rapport pour l'Assemblée nationale. Mission d'information visant à identifier les ressorts de l'abstention et les mesures permettant de renforcer la participation électorale**
Fondation pour l'innovation politique, novembre 2021, 82 pages

**2022, le risque populiste en France (vague 5)**
**Un indicateur de la protestation électorale**
Dominique Reynié (dir.), octobre 2021, 72 pages

**Parti et Démocratie**
Piero Ignazi, aux éditions Calmann-Lévy, avec le concours de la Fondation pour l'innovation politique
et de Terra Nova, octobre 2021, 504 pages

**Commerce illicite de cigarettes, volet II.**
**Identifier les parties prenantes, les effets de réseaux et les enjeux financiers**
Mathieu Zagrodzki, Romain Maneveau et Arthur Persais, octobre 2021, 32 pages

**Complémentaires santé : moteur de l'innovation sanitaire**
Nicolas Bouzou et Guillaume Moukala Same, octobre 2021, 47 pages

**Les décroissants en France. Un essai de typologie**
Eddy Fougier, septembre 2021, 31 pages

**Les attentats islamistes dans le monde, 1979-2021**
Fondation pour l'innovation politique, septembre 2021, 84 pages

**Les primaires électorales et les systèmes de départage des candidats à l'élection présidentielle**
Laurence Morel et Pascal Perrineau, août 2021, 51 pages

**L'idéologie woke. Face au wokisme (2)**
Pierre Valentin, juillet 2021, 32 pages

**L'idéologie woke. Anatomie du wokisme (1)**
Pierre Valentin, juillet 2021, 34 pages

**Protestation électorale en 2021 ?**
**Données issues du 1er tour des élections régionales**
Abdellah Bouhend, Victor Delage, Anne Flambert, Élisa Grandjean, Katherine Hamilton, Léo Major, Dominique Reynié, juin 2021, 40 pages

**2022, le risque populiste en France (vague 4)**
**Un indicateur de la protestation électorale**
Dominique Reynié (dir.), juin 2021, 64 pages

**La conversion des Européens aux valeurs de droite**
Victor Delage, mai 2021, 40 pages

**Les coûts de la transition écologique**
Guillaume Bazot, mai 2021, 37 pages

**Le XXIe siècle du christianisme**
Dominique Reynié (dir.), éditions du Cerf, mai 2021, 376 pages

**Les protestants en France, une minorité active**
Jean-Paul Willaime, avril 2021, 34 pages

**L'agriculture bio et l'environnement**
Bernard Le Buanec, mars 2021, 27 pages

**Devrions-nous manger bio ?**
Léon Guéguen, mars 2021, 36 pages

**Quel avenir pour l'agriculture et l'alimentation bio ?**
Gil Kressmann, mars 2021, 48 pages

**Pauvreté dans le monde : une baisse menacée par la crise sanitaire**
Julien Damon, février 2021, 33 pages

**Reconquérir la biodiversité, mais laquelle ?**
Christian Lévêque, février 2021, 37 pages

**Énergie nucléaire : la nouvelle donne internationale**
Marco Baroni, février 2021, 66 pages

**Souveraineté économique : entre ambitions et réalités**
Emmanuel Combe et Sarah Guillou, janvier 2021, 66 pages

**Relocaliser en décarbonant grâce à l'énergie nucléaire**
Valérie Faudon, janvier 2021, 36 pages

**Après le Covid-19, le transport aérien en Europe : le temps de la décision**
Emmanuel Combe et Didier Bréchemier, décembre 2020, 40 pages

**Avant le Covid-19, le transport aérien en Europe : un secteur déjà fragilisé**
Emmanuel Combe et Didier Bréchemier, décembre 2020, 35 pages

**Glyphosate, le bon grain et l'ivraie**
Marcel Kuntz, novembre 2020, 45 pages

**Covid-19 : la réponse des plateformes en ligne face à l'ultradroite**
Maygane Janin et Flora Deverell, novembre 2020, 42 pages

**2022, le risque populiste en France (vagues 2 et 3)**
Un indicateur de la protestation électorale Dominique Reynié, octobre 2020, 86 pages

**Relocalisations : laisser les entreprises décider et protéger leur actionnariat**
Frédéric Gonand, septembre 2020, 37 pages

**Europe : la transition bas carbone, un bon usage de la souveraineté**
Patrice Geoffron, septembre 2020, 35 pages

**Relocaliser en France avec l'Europe**
Yves Bertoncini, septembre 2020, 40 pages

**Relocaliser la production après la pandémie ?**
Paul-Adrien Hyppolite, septembre 2020, 46 pages

**Qui paie ses dettes s'enrichit**
Christian Pfister et Natacha Valla, septembre 2020, 37 pages

**L'opinion européenne en 2019**
Dominique Reynié (dir.), éditions Marie B/collection Lignes de Repères, septembre 2020, 212 pages

**Les assureurs face au défi climatique**
Arnaud Chneiweiss et José Bardaji, août 2020, 33 pages

**Changements de paradigme**
Josef Konvitz, juillet 2020, 20 pages

**Hongkong : la seconde rétrocession**
Jean-Pierre Cabestan et Laurence Daziano, juillet 2020, 62 pages

**Tsunami dans un verre d'eau**
Regard sur le vote Europe Écologie-Les Verts aux élections municipales de 2014 et de 2020 dans 41 villes de plus de 100 000 habitants Sous la direction de Dominique Reynié, juillet 2020, 44 pages

**Innovation politique 2019 (tome 2)**
Fondation pour l'innovation politique, juin 2020, 412 pages

**Innovation politique 2019 (tome 1)**
Fondation pour l'innovation politique, juin 2020, 400 pages

**Covid-19 - États-Unis, Chine, Russie, les grandes puissances inquiètent l'opinion**
Victor Delage, juin 2020, 16 pages

**De la distanciation sociale à la distanciation intime**
Anne Muxel, juin 2020, 24 pages

**Covid-19 : Cartographie des émotions en France**
Madeleine Hamel, mai 2020, 24 pages

**Ne gaspillons pas une crise**
Josef Konvitz, avril 2020, 23 pages

**Retraites : leçons des réformes suédoises**
Kristoffer Lundberg, avril 2020, 37 pages

**Retraites : leçons des réformes belges**
Frank Vandenbroucke, février 2020, 40 pages

**Les biotechnologies en Chine : un état des lieux**
Aifang Ma, février 2020, 44 pages

**Radiographie de l'antisémitisme en France**
AJC Paris et Fondation pour l'innovation politique, janvier 2020, 32 pages

**OGM et produits d'édition du génome : enjeux réglementaires et géopolitiques**
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 35 pages

**Des outils de modification du génome au service de la santé humaine et animale**
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 32 pages

**Des plantes biotech au service de la santé du végétal et de l'environnement**
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 32 pages

**Le soldat augmenté : regards croisés sur l'augmentation des performances du soldat**
CREC Saint-Cyr et la Fondation pour l'innovation politique, décembre 2019, 128 pages

**L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (3)**
**Défendre l'économie européenne par la politique commerciale**
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2019, 52 pages

**L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (2)**
**Les pratiques anticoncurrentielles étrangères**
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2019, 40 pages

**L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (1)**
**Politique de concurrence et industrie européenne**
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2019, 36 pages

**Les attentats islamistes dans le monde, 1979-2019**
Fondation pour l'innovation politique, novembre 2019, 80 pages

**Vers des prix personnalisés à l'heure du numérique ?**
Emmanuel Combe, octobre 2019, 46 pages

**2022, le risque populiste en France (vague 1)**
**Un indicateur de la protestation électorale**
Dominique Reynié, octobre 2019, 44 pages

**La Cour européenne des droits de l'homme, protectrice critiquée des « libertés invisibles »**
Jean-Luc Sauron, octobre 2019, 48 pages

**1939, l'alliance soviéto-nazie : aux origines de la fracture européenne**
Stéphane Courtois, septembre 2019, 51 pages

**Saxe et Brandebourg. Percée de l'AfD aux élections régionales du 1er septembre 2019**
Patrick Moreau, septembre 2019, 26 pages

**Campements de migrants sans-abri : Comparaisons européennes et recommandations**
Julien Damon, septembre 2019, 44 pages

**Vox, la fin de l'exception espagnole**
Astrid Barrio, août 2019, 36 pages

**Élections européennes 2019. Le poids des électorats**
**comparé au poids électoral des groupes parlementaires**
Raphaël Grelon et Guillemette Lano. Avec le concours de Victor Delage et Dominique Reynié, juillet 2019, 22 pages

**Allô maman bobo (2). L'électorat urbain, de la gentrification au désenchantement**
Nelly Garnier, juillet 2019, 40 pages

**Allô maman bobo (1). L'électorat urbain, de la gentrification au désenchantement**
Nelly Garnier, juillet 2019, 44 pages

**L'affaire Séralini. L'impasse d'une science militante**
Marcel Kuntz, juin 2019, 35 pages

**Démocraties sous tension**
Sous la direction de Dominique Reynié, mai 2019,
**volume I**, Les enjeux, 156 pages ; **volume II**, Les pays, 120 pages
Enquête réalisée en partenariat avec l'International Republican Institute

**La longue gouvernance de Poutine**
Michel Eltchaninoff, mai 2019, 31 pages

**Politique du handicap : pour une société inclusive**
Sophie Cluzel, avril 2019, 23 pages

**Ferroviaire : ouverture à la concurrence, une chance pour la SNCF**
David Valence et François Bouchard, mars 2019, 42 pages

**Un an de populisme italien**
Alberto Toscano, mars 2019, 33 pages

**Une mosquée mixte pour un islam spirituel et progressiste**
Eva Janadin et Anne-Sophie Monsinay, février 2019, 46 pages

**Une civilisation électrique (2). Vers le réenchantement**
Alain Beltran et Patrice Carré, février 2019, 34 pages

**Une civilisation électrique (1). Un siècle de transformations**
Alain Beltran et Patrice Carré, février 2019, 32 pages

**Prix de l'électricité : entre marché, régulation et subvention**
Jacques Percebois, février 2019, 42 pages

**Vers une société post-carbone**
Patrice Geoffron, février 2019, 36 pages

**Énergie-climat en Europe : pour une excellence écologique**
Emmanuel Tuchscherer, février 2019, 26 pages

**Innovation politique 2018 (tome 2)**
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2019, 544 pages

**Innovation politique 2018 (tome 1)**
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2019, 472 pages

**L'opinion européenne en 2018**
Dominique Reynié (dir.), éditions Marie B/collection Lignes de Repères, janvier 2019, 176 pages

**La contestation animaliste radicale**
Eddy Fougier, janvier 2019, 35 pages

**Le numérique au secours de la santé**
Serge Soudoplatoff, janvier 2019, 38 pages

**Le nouveau pouvoir français et la coopération franco-japonaise**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2018, 204 pages

**Les apports du christianisme à l'unité de l'Europe**
Jean-Dominique Durand, décembre 2018, 29 pages

**La crise orthodoxe (2). Les convulsions, du XIXe siècle à nos jours**
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 31 pages

**La crise orthodoxe (1). Les fondations, des origines au XIXe siècle**
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 28 pages

**La France et les chrétiens d'Orient, dernière chance**
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 33 pages

**Le christianisme et la modernité européenne (2)**
**Comprendre le retour de l'institution religieuse**
Philippe Portier et Jean-Paul Willaime, décembre 2018, 30 pages

**Le christianisme et la modernité européenne (1)**
**Récuser le déni**
Philippe Portier et Jean-Paul Willaime, décembre 2018, 30 pages

**Commerce illicite de cigarettes : les cas de Barbès-La Chapelle,**
**Saint-Denis et Aubervilliers-Quatre-Chemins**
Mathieu Zagrodzki, Romain Maneveau et Arthur Persais, novembre 2018, 64 pages

**L'avenir de l'hydroélectricité**
Jean-Pierre Corniou, novembre 2018, 41 pages

**Retraites : Leçons des réformes italiennes**
Michel Martone, novembre 2018, 33 pages

**Les géants du numérique (2) : un frein à l'innovation ?**
Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2018, 77 pages

**Les géants du numérique (1) : magnats de la finance**
Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2018, 56 pages

**L'intelligence artificielle en Chine : un état des lieux**
Aifang Ma, novembre 2018, 40 pages

**Alternative für Deutschland : établissement électoral**
Patrick Moreau, octobre 2018, 49 pages

**Les Français jugent leur système de retraite**
Fondation pour l'innovation politique, octobre 2018, 28 pages

**Migrations : la France singulière**
Didier Leschi, octobre 2018, 34 pages

**Les Français face à la crise démocratique : Immigration, populisme, Trump, Europe…**
AJC Europe et la Fondation pour l'innovation politique, septembre 2018, 72 pages

**La révision constitutionnelle de 2008 : un premier bilan**
**Préface d'Édouard Balladur et de Jack Lang**
Hugues Hourdin, octobre 2018, 28 pages

**Les « Démocrates de Suède » : un vote anti-immigration**
Johan Martinsson, septembre 2018, 41 pages

**Les Suédois et l'immigration (2) : fin du consensus ?**
Tino Sanandaji, septembre 2018, 33 pages

**Les Suédois et l'immigration (1) : fin de l'homogénéité ?**
Tino Sanandaji, septembre 2018, 35 pages

**Éthiques de l'immigration**
Jean-Philippe Vincent, juin 2018, 35 pages

**Les addictions chez les jeunes (14-24 ans)**
Fondation pour l'innovation politique, juin 2018, 56 pages
Enquête réalisée en partenariat avec la Fondation Gabriel Péri et le Fonds Actions Addictions

**Villes et voitures : pour une réconciliation**
Jean Coldefy, juin 2018, 40 pages

**France : combattre la pauvreté des enfants**
Julien Damon, mai 2018, 32 pages

**Que pèsent les syndicats ?**
Dominique Andolfatto, avril 2018, 40 pages

**L'élan de la francophonie : pour une ambition française (2)**
Benjamin Boutin, mars 2018, 28 pages

**L'élan de la francophonie : une communauté de langue et de destin (1)**
Benjamin Boutin, mars 2018, 28 pages

**L'Italie aux urnes**
Sofia Ventura, février 2018, 29 pages

**L'intelligence artificielle : l'expertise partout accessible à tous**
Serge Soudoplatoff, février 2018, 40 pages

**L'innovation à l'ère du bien commun**
Benjamin Boscher, Xavier Pavie, février 2018, 44 pages

**Libérer l'islam de l'islamisme**
Mohamed Louizi, janvier 2018, 64 pages

**Gouverner le religieux dans un état laïc**
Thierry Rambaud, janvier 2018, 36 pages

**L'opinion européenne en 2017**
Dominique Reynié (dir.), Fondation pour l'innovation politique, janvier 2018, 140 pages

**Innovation politique 2017 (tome 2)**
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2018, 492 pages

**Innovation politique 2017 (tome 1)**
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2018, 468 pages

**Une « norme intelligente » au service de la réforme**
Victor Fabre, Mathieu Kohmann, Mathieu Luinaud, décembre 2017, 28 pages

**Autriche : virage à droite**
Patrick Moreau, novembre 2017, 32 pages

**Pour repenser le bac, réformons le lycée et l'apprentissage**
Faÿçal Hafied, novembre 2017, 55 pages

**Où va la démocratie ?**
Sous la direction de Dominique Reynié, Plon, octobre 2017, 320 pages

**Violence antisémite en Europe 2005-2015**
Johannes Due Enstad, septembre 2017, 31 pages

**Pour l'emploi : la subrogation du crédit d'impôt des services à la personne**
Bruno Despujol, Olivier Peraldi et Dominique Reynié, septembre 2017, 33 pages

**Marché du travail : pour la réforme !**
Faÿçal Hafied, juillet 2017, 45 pages

**Le fact-checking : une réponse à la crise de l'information et de la démocratie**
Farid Gueham, juillet 2017, 49 pages

**Notre-Dame- des-Landes : l'État, le droit et la démocratie empêchés**
Bruno Hug de Larauze, mai 2017, 37 pages

**France : les juifs vus par les musulmans. Entre stéréotypes et méconnaissances**
Mehdi Ghouirgate, Iannis Roder et Dominique Schnapper, mai 2017, 38 pages

**Dette publique : la mesurer, la réduire**
Jean-Marc Daniel, avril 2017, 33 pages

**Parfaire le paritarisme par l'indépendance financière**
Julien Damon, avril 2017, 36 pages

**Former, de plus en plus, de mieux en mieux. L'enjeu de la formation professionnelle**
Olivier Faron, avril 2017, 31 pages

**Les troubles du monde, l'islamisme et sa récupération populiste : l'Europe démocratique menacée**
Pierre-Adrien Hanania, AJC, Fondapol, mars 2017, 44 pages

**Porno addiction : nouvel enjeu de société**
David Reynié, mars 2017, 34 pages

**Calais : miroir français de la crise migratoire européenne (2)**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2017, 52 pages

**Calais : miroir français de la crise migratoire européenne (1)**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2017, 38 pages

**L'actif épargne logement**
Pierre-François Gouiffès, février 2017, 31 pages

**Réformer : quel discours pour convaincre ?**
Christophe de Voogd, février 2017, 37 pages

**De l'assurance maladie à l'assurance santé**
Patrick Negaret, février 2017, 34 pages

**Hôpital : libérer l'innovation**
Christophe Marques et Nicolas Bouzou, février 2017, 30 pages

**Le Front national face à l'obstacle du second tour**
Jérôme Jaffré, février 2017, 33 pages

**La République des entrepreneurs**
Vincent Lorphelin, janvier 2017, 37 pages

**Des startups d'État à l'État plateforme**
Pierre Pezziardi et Henri Verdier, janvier 2017, 36 pages

**Vers la souveraineté numérique**
Farid Gueham, janvier 2017, 31 pages

**Repenser notre politique commerciale**
Laurence Daziano, janvier 2017, 35 pages

**Mesures de la pauvreté, mesures contre la pauvreté**
Julien Damon, décembre 2016, 25 pages

**L'Autriche des populistes**
Patrick Moreau, novembre 2016, 59 pages

**L'Europe face aux défis du pétro-solaire**
Albert Bressand, novembre 2016, 34 pages

**Le Front national en campagnes. Les agriculteurs et le vote FN**
Eddy Fougier et Jérôme Fourquet, octobre 2016, 36 pages

**Innovation politique 2016**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2016, 758 pages

**Le nouveau monde de l'automobile (2) : les promesses de la mobilité électrique**
Jean-Pierre Corniou, octobre 2016, 48 pages

**Le nouveau monde de l'automobile (1) : l'impasse du moteur à explosion**
Jean-Pierre Corniou, octobre 2016, 34 pages

**L'opinion européenne en 2016**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, septembre 2016, 224 pages

**L'individu contre l'étatisme. Actualité de la pensée libérale française (XX^e siècle)**
Jérôme Perrier, septembre 2016, 39 pages

**L'individu contre l'étatisme. Actualité de la pensée libérale française (XIX^e siècle)**
Jérôme Perrier, septembre 2016, 39 pages

**Refonder l'audiovisuel public**
Olivier Babeau, septembre 2016, 31 pages

**La concurrence au défi du numérique**
Charles-Antoine Schwerer, juillet 2016, 27 pages

**Portrait des musulmans d'Europe : unité dans la diversité**
Vincent Tournier, juin 2016, 51 pages

**Portrait des musulmans de France : une communauté plurielle**
Nadia Henni-Moulaï, juin 2016, 33 pages

**La blockchain, ou la confiance distribuée**
Yves Caseau et Serge Soudoplatoff, juin 2016, 35 pages

**La gauche radicale : liens, lieux et luttes (2012-2017)**
Sylvain Boulouque, mai 2016, 41 pages

**Gouverner pour réformer : éléments de méthode**
Erwan Le Noan et Matthieu Montjotin, mai 2016, 54 pages

**Les zadistes (2) : la tentation de la violence**
Eddy Fougier, avril 2016, 29 pages

**Les zadistes (1) : un nouvel anticapitalisme**
Eddy Fougier, avril 2016, 29 pages

**Régionales (2) : les partis, contestés mais pas concurrencés**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2016, 39 pages

**Régionales (1) : vote FN et attentats**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2016, 45 pages

**Un droit pour l'innovation et la croissance**
Sophie Vermeille, Mathieu Kohmann et Mathieu Luinaud, février 2016, 38 pages

**Le lobbying : outil démocratique**
Anthony Escurat, février 2016, 32 pages

**Valeurs d'islam**
Dominique Reynié (dir.), préface par le cheikh Khaled Bentounès, PUF, janvier 2016, 432 pages

**Chiites et sunnites : paix impossible ?**
Mathieu Terrier, janvier 2016, 29 pages

**Projet d'entreprise : renouveler le capitalisme**
Daniel Hurstel, décembre 2015, 29 pages

**Le mutualisme : répondre aux défis assurantiels**
Arnaud Chneiweiss et Stéphane Tisserand, novembre 2015, 32 pages

**L'opinion européenne en 2015**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, novembre 2015, 140 pages

**La noopolitique : le pouvoir de la connaissance**
Idriss J. Aberkane, novembre 2015, 40 pages

**Innovation politique 2015**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2015, 576 pages

**Good COP21, Bad COP21 (2) : une réflexion à contre-courant**
Albert Bressand, octobre 2015, 35 pages

**Good COP21, Bad COP21 (1) : le Kant européen et le Machiavel chinois**
Albert Bressand, octobre 2015, 34 pages

**PME : nouveaux modes de financement**
Mohamed Abdesslam et Benjamin Le Pendeven, octobre 2015, 30 pages

**Vive l'automobilisme ! (2). Pourquoi il faut défendre la route**
Mathieu Flonneau et Jean-Pierre Orfeuil, octobre 2015, 32 pages

**Vive l'automobilisme ! (1). Les conditions d'une mobilité conviviale**
Mathieu Flonneau et Jean-Pierre Orfeuil, octobre 2015, 27 pages

**Crise de la conscience arabo-musulmane**
Malik Bezouh, septembre 2015, 25 pages

**Départementales de mars 2015 (3) : le second tour**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 41 pages

**Départementales de mars 2015 (2) : le premier tour**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 43 pages

**Départementales de mars 2015 (1) : le contexte**
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 30 pages

**Enseignement supérieur : les limites de la « mastérisation »**
Julien Gonzalez, juillet 2015, 33 pages

**Politique économique : l'enjeu franco-allemand**
Wolfgang Glomb et Henry d'Arcole, juin 2015, 22 pages

**Les lois de la primaire. Celles d'hier, celles de demain**
François Bazin, juin 2015, 35 pages

**Économie de la connaissance**
Idriss J. Aberkane, mai 2015, 40 pages

**Lutter contre les vols et cambriolages : une approche économique**
Emmanuel Combe et Sébastien Daziano, mai 2015, 44 pages

**Unir pour agir : un programme pour la croissance**
Alain Madelin, mai 2015, 42 pages

**Nouvelle entreprise et valeur humaine**
Francis Mer, avril 2015, 21 pages

**Les transports et le financement de la mobilité**
Yves Crozet, avril 2015, 23 pages

**Numérique et mobilité : impacts et synergies**
Jean Coldefy, avril 2015, 24 pages

**Islam et démocratie : face à la modernité**
Mohamed Beddy Ebnou, mars 2015, 27 pages

**Islam et démocratie : les fondements**
Aḥmad Al-Raysuni, mars 2015, 27 pages

**Les femmes et l'islam : une vision réformiste**
Asma Lamrabet, mars 2015, 36 pages

**Éducation et islam**
Mustapha Cherif, mars 2015, 34 pages

**Que nous disent les élections législatives partielles depuis 2012 ?**
Dominique Reynié, février 2015, 4 pages

**L'islam et les valeurs de la République**
Saad Khiari, février 2015, 34 pages

**Islam et contrat social**
Philippe Moulinet, février 2015, 29 pages

**Le soufisme : spiritualité et citoyenneté**
Bariza Khiari, février 2015, 46 pages

**L'humanisme et l'humanité en islam**
Ahmed Bouyerdene, février 2015, 46 pages

**Éradiquer l'hépatite C en France : quelles stratégies publiques ?**
Nicolas Bouzou et Christophe Marques, janvier 2015, 32 pages

**Coran, clés de lecture**
Tareq Oubrou, janvier 2015, 32 pages

**Le pluralisme religieux en islam, ou la conscience de l'altérité**
Éric Geoffroy, janvier 2015, 28 pages

**Mémoires à venir**
Dominique Reynié, janvier 2015, enquête réalisée en partenariat avec la Fondation pour la Mémoire de la Shoah, 156 pages

**La classe moyenne américaine en voie d'effritement**
Julien Damon, décembre 2014, 31 pages

**Pour une complémentaire éducation : l'école des classes moyennes**
Erwan Le Noan et Dominique Reynié, novembre 2014, 48 pages

**L'antisémitisme dans l'opinion publique française. Nouveaux éclairages**
Dominique Reynié, novembre 2014, 44 pages

**La politique de concurrence : un atout pour notre industrie**
Emmanuel Combe, novembre 2014, 42 pages

**Européennes 2014 (2) : poussée du FN, recul de l'UMP et vote breton**
Jérôme Fourquet, octobre 2014, 44 pages

**Européennes 2014 (1) : la gauche en miettes**
Jérôme Fourquet, octobre 2014, 30 pages

**Innovation politique 2014**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2014, 554 pages

**Énergie-climat : pour une politique efficace**
Albert Bressand, septembre 2014, 47 pages

**L'urbanisation du monde. Une chance pour la France**
Laurence Daziano, juillet 2014, 34 pages

**Que peut-on demander à la politique monétaire ?**
Pascal Salin, mai 2014, 38 pages

**Le changement, c'est tout le temps ! 1514 - 2014**
Suzanne Baverez et Jean Sénié, mai 2014, 48 pages

**Trop d'émigrés ? Regards sur ceux qui partent de France**
Julien Gonzalez, mai 2014, 48 pages

**L'opinion européenne en 2014**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, avril 2014, 284 pages

**Taxer mieux, gagner plus**
Robin Rivaton, avril 2014, 52 pages

**L'État innovant (2) : diversifier la haute administration**
Kevin Brookes et Benjamin Le Pendeven, mars 2014, 35 pages

**L'État innovant (1) : renforcer les think tanks**
Kevin Brookes et Benjamin Le Pendeven, mars 2014, 43 pages

**Pour un new deal fiscal**
Gianmarco Monsellato, mars 2014, 8 pages

**Faire cesser la mendicité avec enfants**
Julien Damon, mars 2014, 35 pages

**Le low cost, une révolution économique et démocratique**
Emmanuel Combe, février 2014, 52 pages

**Un accès équitable aux thérapies contre le cancer**
Nicolas Bouzou, février 2014, 52 pages

**Réformer le statut des enseignants**
Luc Chatel, janvier 2014, 7 pages

**Un outil de finance sociale : les social impact bonds**
Yan de Kerorguen, décembre 2013, 27 pages

**Pour la croissance, la débureaucratisation par la confiance**
Pierre Pezziardi, Serge Soudoplatoff et Xavier Quérat-Hément, novembre 2013, 37 pages

**Les valeurs des Franciliens**
Guénaëlle Gault, octobre 2013, 22 pages

**Sortir d'une grève étudiante : le cas du Québec**
Jean-Patrick Brady et Stéphane Paquin, octobre 2013, 31 pages

**Un contrat de travail unique avec indemnités de départ intégrées**
Charles Beigbeder, juillet 2013, 5 pages

**L'opinion européenne en 2013**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, juillet 2013, 268 pages

**La nouvelle vague des émergents : Bangladesh, Éthiopie, Nigeria, Indonésie, Vietnam, Mexique**
Laurence Daziano, juillet 2013, 29 pages

**Transition énergétique européenne : bonnes intentions et mauvais calculs**
Albert Bressand, juillet 2013, 33 pages

**La démobilité : travailler, vivre autrement**
Julien Damon, juin 2013, 35 pages

**Le Kapital. Pour rebâtir l'industrie**
Christian Saint-Étienne et Robin Rivaton, avril 2013, 32 pages

**Code éthique de la vie politique et des responsables publics en France**
Les Arvernes, Fondation pour l'innovation politique, avril 2013, 12 pages

**Les classes moyennes dans les pays émergents**
Julien Damon, avril 2013, 26 pages

**Innovation politique 2013**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, janvier 2013, 652 pages

**Relancer notre industrie par les robots (2) : les stratégies**
Robin Rivaton, décembre 2012, 30 pages

**Relancer notre industrie par les robots (1) : les enjeux**
Robin Rivaton, décembre 2012, 40 pages

**La compétitivité passe aussi par la fiscalité**
Aldo Cardoso, Michel Didier, Bertrand Jacquillat, Dominique Reynié et Grégoire Sentilhes, décembre 2012, 20 pages

**Une autre politique monétaire pour résoudre la crise**
Nicolas Goetzmann, décembre 2012, 28 pages

**La nouvelle politique fiscale rend-elle l'ISF inconstitutionnel ?**
Aldo Cardoso, novembre 2012, 5 pages

**Fiscalité : pourquoi et comment un pays sans riches est un pays pauvre…**
Bertrand Jacquillat, octobre 2012, 30 pages

**Youth and Sustainable Development**
Fondapol/Nomadéis/United Nations, juin 2012, 80 pages

**La philanthropie. Des entrepreneurs de solidarité**
Francis Charhon, mai / juin 2012, 34 pages

**Les chiffres de la pauvreté : le sens de la mesure**
Julien Damon, mai 2012, 30 pages

**Libérer le financement de l'économie**
Robin Rivaton, avril 2012, 40 pages

**L'épargne au service du logement social**
Julie Merle, avril 2012, 32 pages

**L'opinion européenne en 2012**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mars 2012, 210 pages

**Valeurs partagées**
Dominique Reynié (dir.), PUF, mars 2012, 362 pages

**Les droites en Europe**
Dominique Reynié (dir.), PUF, février 2012, 552 pages

**Innovation politique 2012**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, janvier 2012, 648 pages

**L'école de la liberté : initiative, autonomie et responsabilité**
Charles Feuillerade, janvier 2012, 27 pages

**Politique énergétique française (2) : les stratégies**
Rémy Prud'homme, janvier 2012, 31 pages

**Politique énergétique française (1) : les enjeux**
Rémy Prud'homme, janvier 2012, 36 pages

**Révolution des valeurs et mondialisation**
Luc Ferry, janvier 2012, 27 pages

**Quel avenir pour la social-démocratie en Europe ?**
Sir Stuart Bell, décembre 2011, 32 pages

**La régulation professionnelle : des règles non étatiques pour mieux responsabiliser**
Jean-Pierre Teyssier, décembre 2011, 34 pages

**L'hospitalité : une éthique du soin**
Emmanuel Hirsch, décembre 2011, 29 pages

**12 idées pour 2012**
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2011, 110 pages

**Les classes moyennes et le logement**
Julien Damon, décembre 2011, 40 pages

**Réformer la santé : trois propositions**
Nicolas Bouzou, novembre 2011, 30 pages

**Le nouveau Parlement : la révision du 23 juillet 2008**
Jean-Félix de Bujadoux, novembre 2011, 32 pages

**La responsabilité**
Alain-Gérard Slama, novembre 2011, 32 pages

**Le vote des classes moyennes**
Élisabeth Dupoirier, novembre 2011, 40 pages

**La compétitivité par la qualité**
Emmanuel Combe et Jean-Louis Mucchielli, octobre 2011, 32 pages

**Les classes moyennes et le crédit**
Nicolas Pécourt, octobre 2011, 40 pages

**Portrait des classes moyennes**
Laure Bonneval, Jérôme Fourquet et Fabienne Gomant, octobre 2011, 36 pages

**Morale, éthique, déontologie**
Michel Maffesoli, octobre 2011, 33 pages

**Sortir du communisme, changer d'époque**
Stéphane Courtois (dir.), PUF, octobre 2011, 672 pages

**L'énergie nucléaire après Fukushima : incident mineur ou nouvelle donne ?**
Malcolm Grimston, septembre 2011, 15 pages

**La jeunesse du monde**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, septembre 2011, 132 pages

**Pouvoir d'achat : une politique**
Emmanuel Combe, septembre 2011, 42 pages

**La liberté religieuse**
Henri Madelin, septembre 2011, 31 pages

**Réduire notre dette publique**
Jean-Marc Daniel, septembre 2011, 35 pages

**Écologie et libéralisme**
Corine Pelluchon, août 2011, 40 pages

**Valoriser les monuments historiques : de nouvelles stratégies**
Wladimir Mitrofanoff et Christiane Schmuckle-Mollard, juillet 2011, 22 pages

**Contester les technosciences : leurs raisons**
Eddy Fougier, juillet 2011, 34 pages

**Contester les technosciences : leurs réseaux**
Sylvain Boulouque, juillet 2011, 28 pages

**La fraternité**
Paul Thibaud, juin 2011, 26 pages

**La transformation numérique au service de la croissance**
Jean-Pierre Corniou, juin 2011, 45 pages

**L'engagement**
Dominique Schnapper, juin 2011, 26 pages

**Liberté, Égalité, Fraternité**
André Glucksmann, mai 2011, 30 pages

**Quelle industrie pour la défense française ?**
Guillaume Lagane, mai 2011, 21 pages

**La religion dans les affaires : la responsabilité sociale de l'entreprise**
Aurélien Acquier, Jean-Pascal Gond et Jacques Igalens, mai 2011, 33 pages

**La religion dans les affaires : la finance islamique**
Lila Guermas-Sayegh, mai 2011, 28 pages

**Où en est la droite ? L'Allemagne**
Patrick Moreau, avril 2011, 50 pages

**Où en est la droite ? La Slovaquie**
Étienne Boisserie, avril 2011, 35 pages

**Qui détient la dette publique ?**
Guillaume Leroy, avril 2011, 36 pages

**Le principe de précaution dans le monde**
Nicolas de Sadeleer, mars 2011, 33 pages

**Comprendre le Tea Party**
Henri Hude, mars 2011, 31 pages

**Où en est la droite ? Les Pays-Bas**
Niek Pas, mars 2011, 31 pages

**Productivité agricole et qualité des eaux**
Gérard Morice, mars 2011, 36 pages

**L'Eau : du volume à la valeur**
Jean-Louis Chaussade, mars 2011, 27 pages

**Eau : comment traiter les micropolluants ?**
Philippe Hartemann, mars 2011, 34 pages

**Eau : défis mondiaux, perspectives françaises**
Gérard Payen, mars 2011, 56 pages

**L'irrigation pour une agriculture durable**
Jean-Paul Renoux, mars 2011, 38 pages

**Gestion de l'eau : vers de nouveaux modèles**
Antoine Frérot, mars 2011, 28 pages

**Où en est la droite ? L'Autriche**
Patrick Moreau, février 2011, 36 pages

**La participation au service de l'emploi et du pouvoir d'achat**
Jacques Perche et Antoine Pertinax, février 2011, 28 pages

**Le tandem franco-allemand face à la crise de l'euro**
Wolfgang Glomb, février 2011, 34 pages

**2011, la jeunesse du monde**
Dominique Reynié (dir.), janvier 2011, 88 pages

**L'opinion européenne en 2011**
Dominique Reynié (dir.), Édition Lignes de Repères, janvier 2011, 254 pages

**Administration 2.0**
Thierry Weibel, janvier 2011, 45 pages

**Où en est la droite ? La Bulgarie**
Antony Todorov, décembre 2010, 28 pages

**Le retour du tirage au sort en politique**
Gil Delannoi, décembre 2010, 34 pages

**La compétence morale du peuple**
Raymond Boudon, novembre 2010, 26 pages

**L'Académie au pays du capital**
Bernard Belloc et Pierre-François Mourier, PUF, novembre 2010, 222 pages

**Pour une nouvelle politique agricole commune**
Bernard Bachelier, novembre 2010, 27 pages

**Sécurité alimentaire : un enjeu global**
Bernard Bachelier, novembre 2010, 27 pages

**Les vertus cachées du low cost aérien**
Emmanuel Combe, novembre 2010, 36 pages

**Innovation politique 2011**
Fondation pour l'innovation politique, PUF, novembre 2010, 676 pages

**Défense : surmonter l'impasse budgétaire**
Guillaume Lagane, octobre 2010, 30 pages

**Où en est la droite ? L'Espagne**
Joan Marcet, octobre 2010, 34 pages

**Les vertus de la concurrence**
David Sraer, septembre 2010, 40 pages

**Internet, politique et coproduction citoyenne**
Robin Berjon, septembre 2010, 28 pages

**Où en est la droite ? La Pologne**
Dominika Tomaszewska-Mortimer, août 2010, 38 pages

**Où en est la droite ? La Suède et le Danemark**
Jacob Christensen, juillet 2010, 40 pages

**Quel policier dans notre société ?**
Mathieu Zagrodzki, juillet 2010, 24 pages

**Où en est la droite ? L'Italie**
Sofia Ventura, juillet 2010, 32 pages

**Crise bancaire, dette publique : une vue allemande**
Wolfgang Glomb, juillet 2010, 22 pages

**Dette publique, inquiétude publique**
Jérôme Fourquet, juin 2010, 28 pages

**Une régulation bancaire pour une croissance durable**
Nathalie Janson, juin 2010, 30 pages

**Quatre propositions pour rénover notre modèle agricole**
Pascal Perri, mai 2010, 28 pages

**Régionales 2010 : que sont les électeurs devenus ?**
Pascal Perrineau, mai 2010, 52 pages

**L'opinion européenne en 2010**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mai 2010, 245 pages

**Pays-Bas : la tentation populiste**
Christophe de Voogd, mai 2010, 43 pages

**Quatre idées pour renforcer le pouvoir d'achat**
Pascal Perri, avril 2010, 26 pages

**Où en est la droite ? La Grande-Bretagne**
David Hanley, avril 2010, 30 pages

**Renforcer le rôle économique des régions**
Nicolas Bouzou, mars 2010, 28 pages

**Réduire la dette grâce à la Constitution**
Jacques Delpla, février 2010, 54 pages

**Stratégie pour une réduction de la dette publique française**
Nicolas Bouzou, février 2010, 30 pages

**Iran : une révolution civile ?**
Nader Vahabi, novembre 2009, 16 pages

**Où va la politique de l'église catholique ? D'une querelle du libéralisme à l'autre**
Émile Perreau-Saussine, octobre 2009, 26 pages

**Agir pour la croissance verte**
Valéry Morron et Déborah Sanchez, octobre 2009, 8 pages

**L'économie allemande à la veille des législatives de 2009**
Nicolas Bouzou et Jérôme Duval-Hamel, septembre 2009, 7 pages

**Élections européennes 2009 : analyse des résultats en Europe et en France**
Corinne Deloy, Dominique Reynié et Pascal Perrineau, septembre 2009, 50 pages

**Retour sur l'alliance soviéto-nazie, 70 ans après**
Stéphane Courtois, juillet 2009, 16 pages

**L'État administratif et le libéralisme. Une histoire française**
Lucien Jaume, juin 2009, 26 pages

**La politique européenne de développement : une réponse à la crise de la mondialisation ?**
Jean-Michel Debrat, juin 2009, 30 pages

**La protestation contre la réforme du statut des enseignants-chercheurs : défense du statut, illustration du statu quo**
Suivi d'une discussion entre l'auteur et Bruno Bensasson David Bonneau, mai 2009, 40 pages

**La lutte contre les discriminations liées à l'âge en matière d'emploi**
Élise Muir (dir.), mai 2009, 65 pages

**Quatre propositions pour que l'Europe ne tombe pas dans le protectionnisme**
Nicolas Bouzou, mars 2009, 12 pages

**Après le 29 janvier : la fonction publique contre la société civile ? Une question de justice sociale et un problème démocratique**
Dominique Reynié, mars 2009, 22 pages

**La réforme de l'enseignement supérieur en Australie**
Zoe McKenzie, mars 2009, 74 pages

**Les réformes face au conflit social**
Dominique Reynié, janvier 2009, 14 pages

**L'opinion européenne en 2009**
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mars 2009, 237 pages

**Travailler le dimanche : qu'en pensent ceux qui travaillent le dimanche ? Sondage, analyse, éléments pour le débat**
Dominique Reynié, janvier 2009, 18 pages

**Stratégie européenne pour la croissance verte**
Elvire Fabry et Damien Tresallet (dir.), novembre 2008, 125 pages

**Défense, immigration, énergie : regards croisés franco-allemands sur trois priorités de la présidence française de l'UE**
Elvire Fabry, octobre 2008, 35 pages



Retrouvez notre actualité et nos publications sur fondapol.org

# SOUTENEZ LA FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE !

Pour renforcer son indépendance et conduire sa mission d'utilité publique, la Fondation pour l'innovation politique, institution de la société civile, a besoin du soutien des entreprises et des particuliers. Ils sont invités à participer chaque année à la convention générale qui définit ses orientations. La Fondation pour l'innovation politique les convie régulièrement à rencontrer ses équipes et ses conseillers, à discuter en avant-première de ses travaux, à participer à ses manifestations.

*Reconnue d'utilité publique par décret en date du 14 avril 2004, la Fondation pour l'innovation politique peut recevoir des dons et des legs des particuliers et des entreprises.*

**Vous êtes une entreprise, un organisme, une association**

Avantage fiscal : **votre entreprise bénéficie d'une réduction d'impôt de 60 % à imputer directement sur l'IS** (ou le cas échéant sur l'IR), dans la limite de 5 ‰ du chiffre d'affaires HT (report possible durant 5 ans) (art. 238 *bis* du CGI).

Dans le cas d'un don de 20 000 €, vous pourrez déduire 12 000 € d'impôt, votre contribution aura réellement coûté 8 000 € à votre entreprise.

**Vous êtes un particulier**

Avantages fiscaux : **au titre de l'IR, vous bénéficiez d'une réduction d'impôt de 66 %** de vos versements, dans la limite de 20 % du revenu imposable (report possible durant 5 ans) ; au titre de l'IFI, vous bénéficiez d'une réduction d'impôt de 75 % de vos dons versés, dans la limite de 50 000 €.

Dans le cas d'un don de 1 000 €, vous pourrez déduire 660 € de votre IR ou 750 € de votre IFI. Pour un don de 5 000 €, vous pourrez déduire 3 300 € de votre IR ou 3 750 € de votre IFI.

**contact : Anne Flambert + 33 (0)1 47 53 67 09 anne.flambert@fondapol.org**

# تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي والسياسي لبلدان المغرب الثلاث

## تأليف رزيقة عدناني

من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، شهدت المجتمعات الإسلامية إصلاحات اجتماعية وسياسية مذهلة مكنتها في وقت قصير أن تخطوا خطوة كبيرة نحو الحداثة. لم تبق البلدان المغاربية الثلاثة في خلفية عن حركة النهضة هذه وكذلك هي معنية بما نتج عن انقطاع ديناميكية النهضة والتخلي التدريجي عن إنجازاتها، لا سيما في مجال مبدأي المساواة والحرية. يكشف التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان المغاربية على تعزيز التيار الديني المحافظ مما يؤدي إل عجز هذه المجتمعات عن الخروج من الممارسات والقيم التقليدية وإحداث التغيير أو إجراء إصلاحات جذرية. الحركات الشعبية نفسها تنتهي دائما بالمزيد من العودة إلى الماضي وتعزيز العامل الديني التقليدي.

دور الإسلام، مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه، في هذه الوضعية لا جدال فيه. فهو يحدد علاقة المسلمين بالحقيقة، بالفكر، بالآخر وبالزمان. من الضروري أن نتساءل اليوم فيما يخص هذا التنازل عن إنجازات النهضة وقيم الحداثة على المستوى السياسي والاجتماعي وإلى أي مدى يمكن أن يصل وأن نشعر بالقلق اتجاه نتائج هذا التراجع والعودة إلي الماضي على تطور البلدان المغاربية بل و كل الدول الإسلامية وعلى مكتسبات الإنسانية في سبيلها نحو نضجها بل و على الغرب أيضا خاصة البلدان التي يعتبر فيها الإسلام ديانة مهمة نظرا للعدد الكبير من السكان الذين ينتمون إلي الإسلام والثقافة الإسلامية مثل فرنسا وبلجيكا.


Les médias

fondapol.tv

ANTHROPO TECHNIE
LES ENJEUX DE L'HUMAIN AUGMENTÉ

Les données en open data

data.fondapol

Le site internet

fondapol.org



11, rue de Grenelle • 75007 Paris – France • Tél. : 33 (0)1 47 53 67 00 • contact@fondapol.org